جـــامعة محمد بوضياف بالـــمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما (2016-2008)

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : إستراتيجية و علاقات دولية

إعـداد الطالب:
? يوسف حمودة

إشراف الأستـــاذ:
? حسام الدين بوعيسي

السنة الجامعية: 2016- 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل على بركته، ونستعين به ونرجو منه أن يلتمس قراء هذا البحث الجهد الذي تطلبه منا وأن يستفيدوا منه قدر الإمكان

وشكر العباد من شكر الله فجاء في الحديث: ﴿لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ﴾

رَوَاهُ أَحْمَدُ (7755)، وَأَبُو دَاوُد (4198)

ثم نوجه شكرنا إلى الأستاذ المشرف: "حسام الدين بوعيسي" الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته طيلة إنجاز هذا البحث

والشكر موصول للوالدة الكريمة التي ساندتني بالحب والحنان طيلة مشواري الدراسي وإلى غاية إتمام هذا البحث

ووالدي الذي لا طالما كان لي الصديق والأخ والأب والقدوة والناصح

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة

وخاصة كل من الأساتذة " محمد بوضياف" ، " عبد الله هوادف" ،" السعيد ملاخ" ، " محمد بلعسل" .

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

إهداء

إلى أبي وأمي الأعزاء ،اللذان كان لهما الدور الكبير في نجاحي وتفوقي العلمي ...

إلى شهداء فلسطين الذين ضحوا بأنفسهم كي ينعم وطننا بالحرية وننال الاستقلال الوطني.....

إلى الأسرى والأسيرات في معاقل الاحتلال الصهيوني ....

إلى أرض المليون ونصف شهيد .. الجزائر وطني الثاني الذي لطالما أحببته وتمنيت له التقدم والازدهار ...

إلى أساتذتي الأعزاء الذين اعتبروني ابنا من أبنائهم ...

إلى أصدقائي في الجزائر ... فلسطينيين ، وجزائريين ، وسوريين ، ويمنيين ....

إلى كل هؤلاء.. أهدي مذكرتي هذه....تكريما وإجلالا وإكبارا لهم ...

مع تقديري واحترامي وحبي واعتزازي بكم جميعا ...

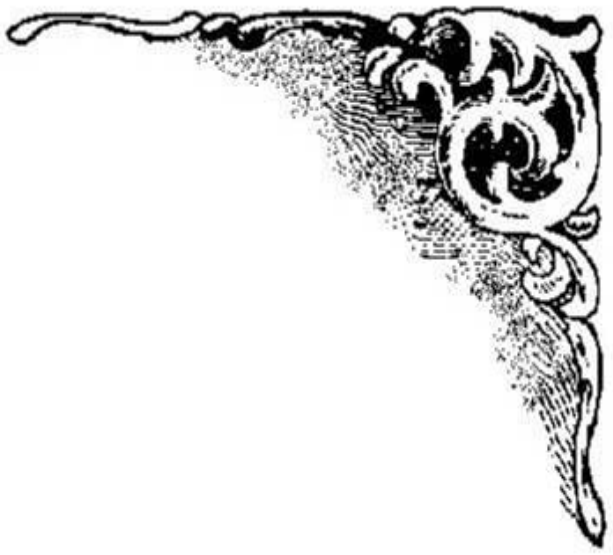

مقدمة

إن نشوء القضية الفلسطينية بالمفهوم السياسي والتاريخي، قد تصادف مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية مسرح السياسة الدولية بصفتها حامية المعسكر الرأسمالي العالمي، وكذلك تبنيها للدولة المصطنعة "دولة إسرائيل" التي قامت عام 1948م ، مع تعريف المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لقد حدد ذلك في السلوك السياسي الذي تنتهجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة إزاء المنطقة.

إن اختلاق دولة إسرائيل على ارض فلسطين التاريخية، كان ولا زال يشكل النفي الدائم للقضية الفلسطينية، ولذلك شكل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني جزءا راسخا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من مصالحها في المنطقة ،وهذا يستند إلى مجموعة من الثوابت الإستراتيجية، التي ضمنت للولايات المتحدة ، التفاعل مع متغيرات أخرى، وهي مد نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، كذلك تحييد المحيط العربي تجاه القضية الفلسطينية، وضمان وجود وتفوق دولة إسرائيل.

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض نفسها كوسيط في عملية التسوية السياسية السلمية للصراع "الإسرائيلي ــ الفلسطيني"،طيلة العقدين الماضيين أي ابتداء من اتفاقية أوسلو عام 1993م الموقعة في واشنطون بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واسحق رابين رئيس الوزراء الصهيوني وبيل كلينتون الرئيس الأمريكي إلى يومنا هذا، وبرز السلوك السياسي الأمريكي الداعم لإسرائيل بوضوح في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن خلال الفترة (2001 ــ 2009)، الذي اشرف على الخروج النهائي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من مسرح الصراع، وأبدى تغيرا مرئيا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تدخل الإدارة في مسرح الصراع، بصفتها لاعبا رئيسيا مباشرا.

وما ساعد الإدارة الأمريكية في تنفيذ مخططاتها تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بعد عام 2004 م بالتحديد هو التناغم الإيديولوجي ،السياسي للزعامة الجديدة في السلطة الفلسطينية مع خطاب إدارة المحافظين الجدد، المتناغمة مع نظيرتها الإسرائيلية، وهذا ما اوجد "سبيلا سالكا"، تحيط به بعض العقبات الكامنة، أمام رؤية الرئيس بوش الابن لحلّ القضية الفلسطينية (حل الدولتين)، الذي تمت صياغته من اجل إضفاء شرعية متعددة الأطراف عليه، عبر خطة دولية: خارطة الطريق،و في الواقع،حاولت أمريكا تحويل حركة التحرر الوطني الفلسطينية إلى أداة لتنفيذ مخططاتها،

من اجل وضع حد لمقاومة الشعب الفلسطيني، خدمة وإفادة للمصالح الجيوسياسية والجيوستراتيجية الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

ولكن بعد انتخاب باراك أوباما رئيس للولايات المتحدة الأمريكية اتخذت الإدارة الأمريكية منحى جديد في تاريخ السياسات الأمريكية وذلك لتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي وذلك بدا واضحا من خطاب الرئيس أوباما الموجه للعالم الإسلامي عام 9ّ200م ، في القاهرة والذي دعا من خلاله لإحلال السلام بالشرق الأوسط ، ودعا الفلسطينيين للتخلي عن العنف وبناء المؤسسات وأنه يجب الحل على أساس الدولتين أي دولة فلسطينية على أراض 1967 ، ودولة إسرائيلية مجاورة ، وبذلك سيتم عبر دراستنا المتواضعة دراسة كيف تعاملت إدارة الرئيس أوباما مع الصراع الإسرائيلي –الفلسطيني، حيث تناول هذا البحث التجليات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 2008 ــ 2016، على ضوء العلاقة المميزة القائمة بين الولايات المتحدة ، وإسرائيل

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من ناحية غناها وموقعها الاستراتيجي ، ووجود الكيان الصهيوني كحليف يحافظ على المصالح الأمريكية بالمنطقة ، حيث ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما.

وهكذا فأهمية الموضوع تكمن في محاولته معالجة قضايا السياسة الخارجية التي أضحت تطرحها المرحلة الجديدة بالتركيز على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بكل ما تحمله هذه المسألة من خصوصيات يمس جانبا منها المراحل التاريخية والجانب الآخر العوامل الموضوعية و المصلحية.

ü أسباب اختيار الموضوع:

لقد تضافرت مجموعة من الاعتبارات و الأسباب كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع تتراوح ما بين الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية :

محاولة تسليط الضوء على آليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وعملية اتخاذ القرار داخل النظام الأمريكي، ومحاولة تقييم فترة حكم الرئيس باراك أوباما تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، أما بخصوص اختيارنا لموضوع القضية الفلسطينية فذلك راجع لأنها القضية المركزية للمسلمين والعرب على وجه التحديد، ومحاولة تسليط الضوء على مدى أهمية الصراع ومجرياته بحكم أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس صراع سياسي فقط بل يحمل في طياته دلالات أخرى سوف نتطرق لها في بحثنا هذا ابتداء من التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وصولا لتوجهات وسياسة أوباما تجاه الصراع.

ب- الأسباب الذاتيـــة:

نزوعات شخصية وشغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا العلاقات الدولية وفي صدرها السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى وتفاعلاتها المختلفة وهي بمثابة مواضيع حساسة في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه ولا يمكننا أن نكون في منأى عن التأثر به خصوصا في عالم أضحت حدوده ومعالمه على درجة أقل من الوضوح والثبات.

ورغبة منا في إضافة دراسة جادة حول هذا الموضوع تكون إضافة جديدة و مفيدة.

ü الإشكالية:

من كل ما سبق يأتي تساؤلنا حاملا الإشكال الآتي:

كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل سياسة أوباما الخارجية مع القضية الفلسطينية ؟

*** الأسئلة الفرعية:**

- ما هي العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وما أهدافها العامة في فترة حكم أوباما ؟

- هل تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم اوباما في المنطقة مقارنة بسابقيه؟

- ما هو ترتيب أولويات السياسة الخارجية تجاه المنطقة بالنسبة لإدارة الرئيس باراك أوباما ؟

- هل عملية السلام في الشرق الأوسط هي البديل الأفضل لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؟

- هل استطاعت إدارة أوباما لعب دور الوسيط النزيه في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية؟

- **فرضيات الدراسة:**

إن الإجابة على هذه التساؤلات يستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي:

- تتسم السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية أثناء عهدة أوباما باعتماد سياسة الاحتواء تجاه المنطقة واستغلال ثرواتها.

- تصميم فرضية تبرز التغير الحاصل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة بخصوص الملف الفلسطيني الإسرائيلي.

- استمرار التعنت الإسرائيلي عبر سياسة الاستيطان أدى إلى عجز إدارة أوباما عن إعطاء دفعة نوعية لعملية السلام .

- **حدود الدراسة:**

1- **الفترة الزمنية:**

ستقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمن من 2009-2016 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية أي فترة إدارة الرئيس باراك أوباما .

2- **الإطار المكاني :**

ستقتصر هذه الدراسة على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

- **أدبيات الدراسة:**

إن موضوع بحثنا موضوع معاصر فمن خلال مسحنا البيبليوغرافي الذي قمنا به في العديد من المصادر كالمكتبات والمجلات والمراجع الإلكترونية تبين لنا نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهمة بهذا الموضوع خاصة مع العلم أن العهدة الأولى لإدارة الرئيس أوباما إلا من قليل الدراسات فمن بينها:

1-دراسة ويليام كوانت، عملية السلام[1]:

في كتابة عملية السلام تناول كوانت موضوع عملية السلام، من خلال التركيز على الوساطة الأمريكية وتحديد دورها وموقفها من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من الفترة الممتدة 1967م-2000م.

2-دراسة علاء بيومي ،باراك اوباما والعالم العربي[2] :

في دراسته باراك اوباما والعالم العربي، تعرض الكتاب بالتحليل لشخصية باراك اوباما، وخلفيته التاريخية، ومساره السياسي ومواقفه من أهم الملفات السياسية المرتبطة بالمنطقة العربية وعلى رأسها ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

- **منهج الدراسة:**

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لتخصيص مجال هذا البحث من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية في غاية الأهمية والوضع بالنسبة للسياسة الأمريكية، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا فقد احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولذا فقد كانت الحاجة إلى:

المنهج التاريخي الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة الأمريكية في المنطقة ومحاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة على مختلف المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع والأحداث.

و اعتمدنا في دراستنا هذه على منهج دراسة الحالة، ومنهج التحليل النظمي لكونه منهجاً يسمح باستخدام مناهج أخرى إضافة إلى كونه يسمح بالتحليل لظاهرة تتسم بالديناميكية مما يتطلب تحليل التفاعلات بين المدخلات والمخرجات مما يساعد على محاولة دراسة الموضوع بشكل دقيق.

---

1. ويليام ب،كوانت ،عملية السلام : (ترجمة هشام الدجاني)،مكتبة العبيكان ، الرياض ،2002م.
2. -علاء بيومي ، باراك أوباما والعالم العربي،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2008.

- **الإطار النظري:**

1-نظرية صنع واتخاذ القرار:

تعكف هذه النظرية على دراسة القرار السياسي ،والمتغيرات الؤثرة فيه ،وتختار الؤسسات السياسية أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة ،بمعالجتها عملية تحديد الخيارات وتصنيفها مرورا بمراحل متعددة ومعقدة من المناقشات وجمع المعلومات ، وتم اعتماد هذه المعلومات لدراسة الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية ، وتحديد الجهات الفاعلة في صياغته.

2-المقاربة السلوكية:

وذلك لمعالجة السلوك السياسي على أساس أن المشاركين في النظام السياسي الأمريكي، الإسرائيلي ، الفلسطيني، لهم تحيزات وميول .

- **<u>الاطار المفاهيمي:</u>**

وذلك لضبط المفاهيم التي تعالجها الدراسة،والابتعاد عن التعميم وأن تكون الدراسة أكتر موضوعية ، وبذلك سيتم التطرق للمفاهيم التالية :

1-الصراع:

رغم أن هناك العديد من المفاهيم لمصطلح الصراع ، وذلك لاختلاف المدارس الفكرية والتوجهات السياسية لواضعيها، لكن الصراع عادة ما يشير الى "حالة من عدم الارتياح، أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر " ،وفي البعد السياسي يحدده الأساذ كوزر بأنه النضال المرتبط بالقيم ، والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة ، والقوة والموارد ،حيث تكون أهداف الفرقاء هي القضاء على الخصوم[1] .

2-النزاع:

يعرف النزاع على أنه تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل الى حلول قانونية وسياسية، وعلى ضوء ذلك فان النزاع يشير الى موقف صراعي يواجه اطرافه احد موقفين أحدهما قابل للتفاوض ، بينما الأخر لا يحتمل التوفيق.

1- منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع ،مجلة دراسات مستقبلية ،مركز دراسات المستقبل،جامعة أسيوط ، العدد الثالث: يونيو 1997.

3- :**التسوية**:

يعد مصطلح التسوية من المفاهيم المبهمة حيث عادة يرتبط بمفهوم السلام ، لكن التسوية تعتبر شكل من أشكال الصراع وهي ابدال علاقات التصارع بالعلاقات السلمية، ولهذا فهي انعكاس لموازين القوى، بين أطراف النزاع ، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33، الفقرة الأولى من الفصل السادس في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية كالتالي:

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي، للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة ،التحقيق ، الوساطة التوفيق، التحكيم،التسوية القضائية، وأن يلجأوو الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم[1].

4- **الصهيونية**:

هي حركة سياسية يهودية تهدف الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وذلك بتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين ، واشتق اسمها من اسم جبل صهيون بجنوب القدس وهو جبل مقدس في التوراه ، لكنها تعتبر نفسها حركة علمانية ، وكان المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا بقيادة ثيودور هرتزل الذي دعا لاقامة وطن قومي لليهود في فسلطين وتهجير وقتل الفلسطينيين تحت شعار أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وترويج فكرة فلسطين الأرض التي تنتج لبنا وعسلا لتشجيع هجرة وإقامة اليهود في فلسطين[2] .

ü تبرير الخطة:

للإجابة على الإشكالية وجملة الأسئلة الفرعية، وللوقوف على صدق الفرضيات المتبناة في هذه الدراسة اعتمدنا على خطة مكونة من فصلين، بحث عالج الفصل الأول مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية وذلك في إطار مبحثين تناولنا من خلالها كل من الإطار النظري والمؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية، وكذا صناعة القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي، وقد احتوى كل مبحث على مطلبين عولج من خلالها كل من المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية و أدواتها وأهدافها

1-زياد الصمادي،حل النزاعات،برنامج دراسات حل النزاع الدولي،جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،كوستاريكا ،2010م.

2- عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني،دار الشروق،القاهرة ،2005،ص164-165.

بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي لعملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي ومصادر التأثير في صناعته.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى توجهات السياسية الخارجية الأمريكية في فترة حكم أوباما اتجاه القضية الفلسطينية، وقد تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين تم التطرق من خلالهما إلى الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط و توجهات الرئيس أوباما نحو القضية الفلسطينية، حيث تم تحديد النطاق الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، ثم عرجنا على التطور التاريخي للسياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة وسياسة الرئيس أوباما اتجاهها بصفة خاصة.

الفصل الأول

تمهيد:

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف و الأولويات والإجراءات، والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية و تعمل على توجيهها على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم James Reusno ويعرفها باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها.

وبذلك فالولايات المتحدة الأمريكية أضحت قوة عظمى في العالم خاصة بعد انتصارها على المعسكر الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفيتي، وبات لهذا الحدث أثرا كبيرا على الساحة الدولية نظرا للتطورات الكبيرة التي مست مختلف مجالات الحياة،لذا وجه الباحثون جل اهتماماتهم نحو دراسة السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة للأدوار التي تلعبها على المستوى المحلي و الدولي.

لقد عرفت السياسة الخارجية الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث مست التطورات البيئتين الداخلية و الخارجية وكذا تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السلطة الذي يعطي لكل منهما معالم وخصوصيات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا و الاهتمامات الدولية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية.

تهدف السياسة الخارجية الأمريكية إلى المحافظة على مصالحها عالميا، من خلال تعزيز مكانتها العالمية وتمكينا لدورها الريادي في قيادة العالم، مع السعي إلى ترسيم الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي يهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين. وتسند هذه الأهداف محددات داخلية ذات صلة بالنخب النافذة وتطلعاتها في فرض النموذج الذي يعتنقونه من منطلق المصالح والتوجهات الأيديولوجية، إلى جانب المحددات الخارجية المتصلة بالوضع المستجد على مستوى النظام الدولي بعد نهاية فترة الحرب الباردة، والتحديات المرتبطة بالطاقة والأمن والترويج للديمقراطية على المستوى الدولي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

أولا/ المحددات الداخلية.

تتباين وجهات النظر التي تحاول ضبط المحددات الداخلية المؤثر في توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بين من يحاول حصرها بشكل صارم في الجوانب الثابتة كالبعد الجغرافي ومن يقرنها بالبعد الديمغرافي، وبين من يرافع لصالح الجوانب المعنوية كمحددات أساسية في رسم أهداف ودوافع السياسة الخارجية ممثلة في الخلفية الدينية للنخب النافذة في صناعة القرار الأمريكي إلى جانب المؤسسات الفكرية ومخابر صناعة الرأي.

انطلاقا من أهمية العوامل الأخيرة، ونظرا لطغيان تأثيرها في التحرك الخارجي للدبلوماسية الأمريكية، فإنه سيتم التركيز على محدد الدين والخلفية اليهودية للنخب النافذة من حيث تأثيرها في القرار الأمريكي، مع إبراز دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

01. **الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:**

تمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين والدولة، فإن الدين كان وما زال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي. فالحياة

الأمريكية تخضع لنظام من القيم تتفاعل داخله العديد من الأديان، ولكن بدرجات مختلفة تفصل بينها مسافات اجتماعية واتجاهات مذهبية وفكرية تؤكد على هذه التعددية.[1]

إن الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل السياسة الخارجية الأمريكية ليس جديداً، فمنذ القرن التاسع عشر كانت المنطقة أرض تبشير للعديد من الكنائس البروتستانتية وبعضها لم تكن تنظر بعين الرضا إلى إنشاء "دولة إسرائيل". أما المجموعات الأصولية التي تقرأ النصوص المقدسة قراءة حرفية، فقد رأت في قيام الدولة العبرية تحقيقاً للنبوءات التوراتية.[2]

إن الدين في الولايات المتحدة يتزاوج بين قراءتين[3]:

- **الدين المدني**: وهو مجموعة من الطقوس والرموز الدينية وشبه الدينية التي تطبع الحياة الأمريكية.

- **والدين المتدين**: الذي يتكون من جماعات وكنائس ودور العبادة المختلفة، إذ يبدو أن الصراع يتركز بين الجماعات المختلفة في إطار دائرة التأثير في حقل الدين العام، وهو حقل معقد تأخذ فيه العناصر الدنيوية عاملاً موازياً للعناصر الدينية.

وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة ينص على فصل الدين عن الدولة، فإن دور الدين لم يغب عن القرار السياسي الأمريكي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط.

02. دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي

اللوبي كمصطلح سياسي يعني: مجموعة من العملاء والنشطاء، الذين لهم مصالح خاصة، ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين خصوصاً المشرعين، وذلك للتأثير عليهم في أثناء ممارسة عملهم.

إن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الأولى للمصلحة الأمريكية، الأكثر انسجاماً مع المصلحة الصهيونية. وفيما يتعلق بمنطقتنا نفوذ ومصلحة

1- Catherine L.Albanese , America : Religions and Religions , (California : Wads Worth Publishing Company , Second Edition , 1992) PP.11-14

2- هلال القاهرة: مكتبة الشروق، (رضا ، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء1، 2001) ص245.

3- صالح محسن محمد، "قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات الأمريكية ،موقع الجزيرة ، تم تصفح الموقع يوم:2016/04/25

<WWW. Aljazeera.net.>

مشتركة، علماً أن أمريكا أكبر من اللوبي الصهيوني ومع ذلك علينا أن نعده أحد أجنحة صنع القرار، تحتاج إليه الإدارة الأمريكية في لحظات معينة لتبرزه كصاحب قوة طاغية، وفي لحظة معينة، عندما لا تحتاج إليه يمكن أن تسكته.

يقدر عدد اليهود في الولايات المتحدة بنحو 6 مليون نسمة، أي حوالي 3% من مجموع الشعب الأمريكي. أغلبيتهم الساحقة من يهود الأشكناز القادمين من شرق أوروبة.

***الأسباب التي تجعل من اليهود قوة مؤثرة على القرار الأمريكي:**

لقد تمكن يهود الولايات المتحدة من تحقيق درجات عالية من التأثير تساوي أضعاف حجمهم السكاني، والسبب في ذلك يعود إلى: [1]

أ- الثراء اليهودي: فاليهود أكثر الأقليات ثراءً في العالم، ومع ذلك فهم لا يسيطرون إلا على نحو 10-12% من الاقتصاد الأمريكي. ويتركز نفوذهم في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية. لذلك فإن قوتهم لا تكمن في السيطرة الاقتصادية العامة، وإنما في استثمار ثرواتهم بطريقة مؤثرة سياسياً وإعلامياً.

ب- تمويل الحملات الانتخابية: يعد اليهود الممولين الكبار لحملات الرئاسة الأمريكية حيث يقومون بتمويل 60 % من تكاليفها، وخصوصاً في الحزب الديمقراطي، وهذا يوازي 30 ضعفاً لحجمهم السكاني حيث يشكل اليهود 3 % من سكان الولايات المتحدة. ولأن حملات الرئاسة الأمريكية باهظة التكاليف فإن على أي مرشح أن يسترضي اليهود للحصول على دعمهم (الشيوخ والنواب) [2]

ج- يشكل اليهود قوة انتخابية منظمة: حيث يشاركون في الانتخابات الأمريكية بنسبة 90 بالمائة، مقابل 50 % بين عامة الأمريكيين.[3]

ويعود السبب في مشاركتهم العالية لكونهم جماعات منظمة متعلمة، ولأنهم يسعون من مشاركتهم إلى زيادة قوتهم وتأثيرهم الانتخابي.

2016. /4حقائق الدين والسياسة في أمريكا، موقع **شبكة النبأ**، تم تصفح الموقع يوم :الأحد 1/27 - WWW.annabaa.org .

زهر الدين صالح ، اليهود الأمريكيون واللوبى الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية،د د ن،(2004)، 2- ص7.

د- قدرة اليهود على التنظيم وتكوين مجموعات ضغط: يهود الولايات المتحدة بشكل عام منظمون في مؤسسات وهيئات نشطة وفعالة وتتعاون في خدمة قضاياها الكبرى، خصوصاً فيما يتعلق بدعم إسرائيل، وفق أفضل وسائل الاتصال والضغط والإقناع.

هـ- السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية: تعد وسائل الإعلام عاملاً هاماً وخاصة في أنظمة الحكم الديمقراطية. وتستفيد من ظروف الحريات الواسعة لتوجيه الرأي العام، وهي ذات تأثير كبير على رجال الدولة والسياسيين الذين يسعون دائماً لاسترضائها.[1]

*** اللوبي الصهيوني ودوره في التأثير على القرار الأمريكي تجاه الشرق الأوسط**:

منذ الخمسينيات، تتولى عمل اللوبي مؤسستان هما: مؤتمر الرؤساء و أيباك.

- **مؤتمر الرؤساء أو نادي الرؤساء**: وهو تجمع ضعيف الهيكلية، له هدف أساسي هو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية.

- **أيباك**: وهي اللوبي الموالي لإسرائيل بالمعنى الدقيق، أي أنها مسجلة رسمياً بهذه الصفة. مع الحقوق والواجبات التي تنص عليها الأحكام الأمريكية المتعلقة بـــ "**اللوبيز**" أي الجماعات الضاغطة.

ويعتمد اللوبي الصهيوني في عمله على أربعة مبادئ:

- الواقعية: وتعني الحد الأقصى لما تطالب به الحركة الصهيونية في كل ظرف، طبقاً لأوضاعه وإمكاناته.

- المرونة: التي تقوم بتكييف الأشكال والوسائل.

- مبدأ اللا تراجع: الذي يعين الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف.

- التصاعد أو الانتقال: بعد استنفاد مكاسب ذلك الظرف إلى مرحلة جديدة، والمطالبة بأشياء جديدة يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حداً أقصى.

وقد تمكن اللوبي الصهيوني من تحقيق نجاحين رئيسين[2]:

---

1 - زهر الدين صالح ،المرجع نفسه ،ص8.

2- نبيل محمد السهلي، "اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأميركي"،تم التصفح يوم:22 مارس 22016. <www.amin.org>

الأول سياسي: إذ أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة في كثير من الأحيان لإسرائيل.

والثاني اقتصادي: إذ تحصل إسرائيل على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بحوالي ثلاثة مليار دولار، ونجح اللوبي في عرض وجهة نظر إسرائيل دون سواها، ويعمل اللوبي على محاولة منع المشرعين الأمريكيين من زيارة البلدان العربية.

3. دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

لقد لعبت مؤسسات الفكر و الرأي الـــ (**Think Tanks**) دوراً بارز في صياغة السياسة الخارجية للدول المتقدمة بشكل عام و للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. و قد كان لهذه المراكز دورا" أساسيا في كثير من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في عموم الشؤون الدولية بصفة عامة، و تجاه منطقة الشرق الأوسط علي وجه الخصوص. لقد قامت هذه المؤسسات ــ التي تَعتبر بمثابة مراكز بحثية مستقلة بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مئة عام، و لكن و لكون مؤسسات الفكر و الرأي تقوم بمعظم وظائفها بمعزل عن أضوء وسائل الإعلام، فهذا يجعلها تحظى باهتمام يقل عن ما تحظى به المؤسسات الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية، مثل التنافس بين جماعات المصالح و المناورات بين الأحزاب السياسية و التنافس بين فروع الحكومة المختلفة. و علي الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء فإن مؤسسات الفكر و الرأي تبقى حقيقة تؤثر بشكل ديناميكي تفاعلي على صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة جوانب و بوسائل مختلفة[1].

4. الرأي العام

ويعرف على أنه مجموعة من الآراء والاتجاهات التي يتبناها مختلف الجماعات والأفراد في الولايات المتحدة تجاه النظام السياسي بصفة عامة منفصلة ذات وجهات نظر متباينة[2]

---

1 - ريتشارد هاس، "دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية"، أجندة السياسة الخارجية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم:23 مارس 2016 .
http://misralhura.wordpress.com/2007/12/24/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%

2- ثيودروو لوي: جينسبرج،بنيامين، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، ط1،ترجمة عبد السميع عزالدين ورباب عزالدين، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة 2006،ص456-457.

وبالتالي يأخذ صناع القرار في اعتباراتهم وجهات نظر هذه الجماعات،عند اتخاذ القرارات المصيرية، وقد عدد علماء السياسة خمسة خصائص للرأي العام وهي[1]:

1.الشدة:وتقيس مدى إحساس الأفراد بقضية معينة وإصرارهم عن التعبير العملي عن أرائهم الخاصة تجاه هذه القضية.

2.سرعة التغير: فهو ليس ثابت،فقد يتغير من وقت لآخر.

3.الهدوء أو التروي:أي التفكير بحكمة ورؤية ، وبلورة آراء مناسبة تجاهها.

4.الثبات: بمعنى أن أفراد المجتمع قد يثبتون على آرائهم رغم تغير المعطيات.

5.مدى الارتباط:أي أن هناك قضايا قد يرتبط بها أفراد المجتمع بشكل كبير،بينما شريحة أخرى يعتبرها غير هامة.

والرأي العام يعتبر من أهم الموارد والضوابط السياسية المؤثرة في النظام السياسي الأمريكي، ومدى التأثير يقاس بطبيعة الرأي العام ووسائله بالتأثير ونوعية القضايا التي تطرح أو يتعرض لها، وبالتالي فان تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية والقضايا السياسية المطروحة[2]،والدول الديمقراطية يزداد فيها تأثير الرأي العام ، وبذلك فانه عند البحث في العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية ، فان هناك قضيتان جدليتان فيه وهما:

الأولى: هي مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية ،وما تفرضه ضرورة احترام الرأي العام من جهة ،وفعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى.

الثانية: ترتبط بمدى اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية ونظرته إليها، سواء بايجابية أو بسلبية ، فالديمقراطية تنادي بإمكانية مشاركة المواطنين برأيهم في شؤون السياسة الخارجية ، وبعلم الحقائق المرتبطة باتخاذ القرار السياسي قبل اتخاذه[3].

1- ياسين الفارسي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات السياسية ،القاهرة 2007 ،ص 18.

2- Wirada , Howard J.: American Foreign Policy :Actors and processes, 2ed ed. Harper Collins College Publishers, U.S. 1996 ,P.P.46-48 3——————————Ibid P. 49.

3-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،ط2،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1998.

وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة كثيرا ما تبرز مواقف سلبية اتجاه القضية الفلسطينية بشكل أو بآخر، لعدم إثارة الرأي العام ضدها فالصراع العربي- الإسرائيلي له أبعاد دعائية .

5. جماعات الضغط

وهي الجماعات التي تضم أفرادا ، لديهم اتجاهات متماثلة ومشتركة بالنسبة لقضايا محددة ويحاولون مجتمعتين التأثير في قرارات الحكومة [1]، وبالتالي فهي تهتم أساسا بالتأثير على سياسات الحكومة من خلال ممارسة الضغط على المؤسسات السياسية، كذلك فهي تعمل على التأثير في الرأي العام ، من خلال وسائل الإعلام المشاهدة والمسموعة والمقروءة،وهذا يبدو واضحا في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو البلدية.

وبذلك فان جماعات الضغط تتخذ أساليب ضغط مختلفة ومنها:

الأساليب المباشرة: كالتأثير على أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية ،وجمع المعلومات من أعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية.

والأساليب غير المباشرة: وتتمثل في تعبئة الرأي العام من أجل الضغط على صانعي السياسة، وخلق اتجاه معين لتحقيق أهداف هذه الجماعات، ومن التقنيات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، الإعلانات في المجلات والصحف،ورعاية البرامج التلفزيونية والإذاعة، ومن أهم قضايا السياسة الخارجية التي تهتم بها جماعات الضغط مسألة الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي ، ومثال ذلك استطاع اللوبي الصهيوني الضغط على الإدارات الأمريكية في بداية قيام الكيان الصهيوني للتبرع لهذه الدولة الناشئة ، وكذلك تشجيع هجرة وعيش اليهود فيها[2].

ثانيا/ المحددات الخارجية.

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل *Macro Level of Analysis* وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغيرات في

1 Theodore J Low. and Ginsberg , Benjamin :American Government freedom and Power 1st.ed. Narton and company , London 1998 ,P. 250

2 Edward Tivnan: The Lobby : Jewish Political Power and American Foreign Policy , 1st.ed. Simon and Schuster , New York, 1987. P.29.

مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.[1]

1. بنية النظام الدولي

عقب نهاية الحرب الباردة تغيرت خارطة العلاقات الدولية جذرياً، وشكل انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة في عالم خاضع لمسار تشكل بصورة سريعة وخطرة التحدي الأبرز للولايات المتحدة التي وجدت لأول مرة في تاريخها مصاعب جمة في تحديد رؤيتها الإستراتيجية على الرغم من انتصارها الباهر في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي.

وبذلك فان المقاربة المعتمدة من اغلب الإدارات الأمريكية كانت ولا زالت تراعي الأهداف التالية:[2]

- ضمان قدرة الجيش الأمريكي على ردع التهديدات الخارجية والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة عند فشل نهج الردع والاحتواء.

- توطيد العلاقات وتقويتها مع الحلفاء التقليديين الذين يشتركون مع الولايات المتحدة في قيمها ويستعدون للإسهام معها في تحمل أعباء نشر السلم والرفاهية والحرية.

- تركيز الطاقات الأمريكية على بناء علاقات معقولة وناجعة مع القوى الدولية الكبرى وعلى الأخص روسيا والصين،لما له من تأثير إيجابي على طبيعة النظام الدولي وتوازناته..

- حسم المخاطر المتأتية من الأنظمة المارقة، والدول المناوئة، التي تتخذ بصفة متزايدة شكل الإرهاب المستند لأسلحة الدمار الشامل.

2. عامل النفط

إن السياسة الأمريكية تحدد تجاه القضية الفلسطينية ،في ضوء الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها بالشرق الأوسط عموما ، والالتزام بأمن إسرائيل خصوصا،ويعتبر النفط من محددات السياسة الخارجية الأمريكية ، فنجد وثيقة

---

1 -عدنان محمد ، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999: ص.33.

2 - شاهر إسماعيل الشاهر، أولـــويـــات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2009)، ص، 44.

(الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط) الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، تتضمن قائمة من المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط وهي:

- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.
-حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها، مع السعي لإقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل.
-حماية المواطنين الأمريكيين في الشرق الأوسط وممتلكاتهم.
-حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.
-فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

وكذلك فان المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهريا بمسألة الصراع العربي الصهيوني،ويدرك صناع القرار الأمريكيين أن عليهم الربط بين نقيضين وهما:مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية ، وثبت ذلك خلال حرب الخليج حيث ربط الرئيس الراحل صدام حسين الأزمة الكويتية بالقضية الفلسطينية وكان لا بد لإسرائيل لعدم الرد على صواريخ صدام حسين خوفا من أن يفشل التحالف الأمريكي ضد العراق آنذاك وأن يلقى العرب حرجا في الوقوف المباشر إلى جانب إسرائيل ضد العراق[1].

3. إسرائيل ودورها كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية

بدأت السياسة الأمريكية تظهر بشكل فاعل في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الكيان الصهيوني ، التي لم تكون الولايات المتحدة صاحبة الفكرة في إنشاءه، لكنها استثمرت وجود هذه الدولة الناشئة لما ستقدمه له من محافظة على مصالحها الحيوية لاسيما إعاقة تقدم المنطقة وتقدمها وتنميتها، بالإضافة لزعزعة استقرارها وضرب وحدتها، وازدادت أهمية إسرائيل في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية عندما أدت دورها المنوط وهو مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط[2] ،فقد قال الرئيس الأمريكي بوش الأب عام 1992م، أمام اجتماع المنظمات الصهيونية (**ان التزامنا**

1 William Quandt: Sudian Arabian foreign policy in 1985, Security and Oil, Brooking institution, Washington DC, 1981. pp. 138-139

2- خلدون ناجي معروف ، حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلي،1973-1978 ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1983، ص292.

بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية الإيديولوجية ، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بأن تهزم إسرائيل[1]).

وخلاصة القول بأن الرؤية الأمريكية لإسرائيل لا يمكن مقارنتها بأي علاقة بين الولايات المتحدة وأي دولة أخرى بالمنطقة ، ولذلك فلا يمكن فصل الإستراتيجية الأمريكية عن الإستراتيجية الإسرائيلية ، وأن امن وسلامة إسرائيل يضمن سلامة المصالح الأمريكية بالمنطقة ، ولذلك فهي من المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

4. تأثير الإرهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية

منذ 11 سبتمبر 2001، تخضع أمريكا كل شيء للحرب ضد الإرهاب. إنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب. من منطلق الشك، والارتياب في الآخر. من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شريرة، وإلى صنع "محاور للشر". باختصار من منطلق انعدام الثقة

وتتمحور إستراتيجية محاربة الإرهاب حول ثلاث مرتكزات أساسية:

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية عسكريا استخباراتيا وقانونيا(فيما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).
- السعي للحد من أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها بوش محور الشر).
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيس للإرهاب والتطرف[2].

وبذلك فقد سعت اسرائيل بعد أحداث 11/ سبتمبر استغلال الأمور لصالحها من خلال الربط بين العمليات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية ، والارهاب ، فحاولت اسرائيل خلط الأوراق للتأثير سلبا على القضية الفلسطينية، خاصة وأن فلسطين قد بدأت انتفاضتها الثانية عام 2000م[3]، وبذلك فمنذ استلام جورج بوش الابن للرئاسة الامريكية في جانفي

ريتشارد نيكسون ، نصر بلا حرب ،ترجمة المشير : محمد عبد الحليم،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة 1992 ،ص161.[1]-

2 - 14P Condoleezza Rice: Promoting the national inserest Foreign Affairs Jan-Feb2000 .

3- Jane Perlez and Katharine Q.Seelye , " U.S Strongly Rebukes Sharon for Criticism Of Bush, Calling It , Unacceptable, " New York Times" ,October 6. 2001.

2000م ، فقد تبنى الرؤية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، خاصة بعد رفض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد 2 .

المطلب الثاني:أدوات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

اعتمد أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي وذلك طوال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، غير أن أهدافها تغيرت من مرحلة لأخرى ومن صانع قرار إلى آخر.

أولا/ أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:

ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تركز على استخدام نوعين من الوسائل هما[1]:

أ- **الوسائل التدخلية العسكرية الأمنية**: وهي ما تميزت باستخدامه الإدارات الأمريكية التي سيطر عليها الجمهوريون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بوش الأب بشن حرب الخليج التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، ولاحقا قامت إدارة الرئيس جورج بوش الابن بشن حرب غزو واحتلال أفغانستان والعرق، ولم تقتصر توجهات الإدارات الجمهورية على استخدام الوسائل التدخلية الأمنية عن طريق شن الحروب وإنما كذلك عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.

ب- **الوسائل التدخلية الاقتصادية السياسية**: تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي سيطر عليها الديمقراطيون ومن أمثلة ذلك قيام الإدارة الأمريكية بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية عام 2006م بالتدخل المباشر في النظام السياسي الفلسطيني وقطع المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ما لم تعترف حركة المقاومة الإسلامية حماس بالكيان الصهيوني وقبولها بمشروع التسوية وهذا ما تسبب بالانقسام الفلسطيني الفلسطيني عام 2007م وحصار غزة تحت ذريعة محاربة حماس (الإرهابية)،وكانت الإدارات الأمريكية وما زالت بمختلف انتماءاتها الجمهورية والديمقراطية تركزت على انتهاج سياسة خارجية التي تعتمد الوسائل التدخلية بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية في المسرح الدولي.

1- عبير بسيوني عرفة على رضوان،السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون ،ط1.(لقاهرة: دار النهضة العربية 2011)،ص ص 33 ــ 34.

لعبت الوسيلة الاقتصادية دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية ووظفتها الدول بالأشكال والصيغ الآتية:

1.تقديم القروض أو المساعدات إلى الدول الفقيرة أو تلك التي ضربتها الحرب، بشروط تتلاءم مع ما تفرضه الشركات الأمريكية (سياسة الترغيب).

2.الحظر الاقتصادي والحصار البري إزاء البلدان التي ترفض الانصياع لسياستها أو ترفض قبوله النفوذ والمصالح الأمريكية فيها (سياسة الترهيب).

3.عقد الاتفاقيات التجارية التي تحظر حماية الصناعات الوطنية في الدول النامية، من خطر الاحتكارات الأمريكية الضخمة.

4.شن الحرب الاقتصادية على عملات الدول التي ترفض الاستثمارات أو التعامل الاقتصادي معها 1998[1].

ثانيا/أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية من بين الدراسات المهمة في العالم المعاصر ويعود السبب في ذلك إلى العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها استمرار الولايات الأمريكية كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان الموازن الوحيد لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي .

وتحدد السياسة الخارجية الأمريكية لأي كيان دولي توجهات علاقاته مع الكيانات الدولية الأخرى، وبالتالي فإن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية لا بد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الأهداف والغايات التي تلعب دورا حاسما في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقا لها مع الأطراف الخارجية، وتضع الهيئات والمؤسسات والكيانات الأمريكية الرسمية معطيات السياسة الخارجية الأمريكية ثم يتم اعتمادها وانتهاجها بواسطة الجهات الرسمية الأمريكية، وتترجم برامج السياسة الخارجية الأمريكية إلى النداء السلوكي الدولي الخارجي ضمن مستوى معلن وآخر غير معلن، وكلاهما قابل للملاحظة والاستنباط، وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنزعة البراغماتية بسبب سعي هذه السياسة الدائم من أجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة وغير المعلنة، وبالتالي فمجالها واسع النطاق يشمل كامل مكونات النظام الدولي، وقد سعت السياسة

1- غازي فيصل، " السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف "، بغداد: مجلة أم المعارك 1، 1995.

الخارجية الأمريكية إلى عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية ضمن الإطار الجامد الساكن، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام برامج وجداول أعمال السياسة الخارجية المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعا حركيا ومتكاملا ومفروضا على النظام الدولي على أساس اعتبارات الأمر الواقع .[1]

وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية على جملة من الأهداف، رسمت مسبقاً وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة وتعزيز مكانتها في العالم، حيث أن طبيعة تلك الأهداف تحدد وظيفة الدولة في المجتمع الدولي والصورة التي تسعي للوصول إليها في العلاقات الدولية.

ومن خلال متابعة التحليل للسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن أن نحدد أهدافها في المنطقة العربية في خمسة أهداف رئيسية وهي:

1. حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية.
2. استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا بأسعار معتدلة ومنع دخول روسيا الاتحادية في سوق النفط كمشتر.
3. حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة وللغرب في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين دون أن يشكل ذلك إخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل.
4. محاربة نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة واحتوائها وحصارها بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.
5. تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع التقانة الأمريكية في السوق العربية، وذلك بعد وجود الثروة النفطية و ◌ عادة تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار وبالتالي إعادتها مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي.

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلاد والسيطرة على العالم، فالنظرة الأمريكية للعالم منذ خروجها من عزلتها أثناء الحرب العالمية الثانية تقوم على فكرة. المشروع، أو الحلم الإمبراطوري الأمريكي.

وقد أكدت إحدى وثائق التخطيط الصادرة عن البنتاجون عام 1992 م إلى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد هو "منع نشوء

1- عبير بسيوني عرفة على رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون، المرجع السابق، ص 32.

أي منافس جديد يمكن أن يحتل مكان الاتحاد السوفيتي سابقاً كمهدد للنظام الدولي الجديد وأن الإستراتيجية الأمريكية يجب أن تعيد التركيز على منع وعرقلة نشوء أي منافس دولي محتمل مستقبلا".[1]

ومن بين الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية هو حماية الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجياً، ومنع قيام أي قوى معادية قد تهدد أمنها القومي ومصالحها الحيوية ولعل هذا الهدف انعكس عملياً عندما حدثت هجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م والذي عرض أمنها القومي للخطر مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ خطوات عملية وضربات إستباقية لبعض الدول و إعلانها حرباً ضد الإرهاب، لتفادي تكرار تلك الحوادث مرة أخرى.

المبحث الثاني: صناعة القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي

صنع السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة ومتداخلة الأبعاد، يضطلع بها جهاز ضخم يتكون من عدة دوائر ضيقة ملحقة بوزارتي الدفاع والخارجية، إضافة إلى دوائر أوسع تتضمن مراكز البحوث الإستراتيجية والجامعات وبعض المنتديات التي تضم مديري شركات ومسئولين كبار سابقين ومسئولين حاليين وأكاديميين، ويعمل ذلك الجهاز الضخم بتناسق وفعالية كاملين ويستخدم أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والعلوم العسكرية والاجتماعية والإنسانية. [2]

كما يرتبط صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بقدر كبير، بطريقة وأسلوب ترتيب كل طرف ضمن هرمية الدولة الأمريكية وتقاسم الأدوار والوظائف بين الأطراف والجهات الناشطة في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وبشكل عام يتمثل القوام المؤسسي لعملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية في مثلث السلطة التنفيذية (الإدارة الأمريكية)، السلطة التشريعية (الكونغرس الأمريكي) وبدرجة أقل السلطة القضائية (المحكمة العليا الأمريكية). ويتضمن هيكل القوام المؤسسي

---

1 -مليكة قادري، "فهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة"مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة 2009، ص 49.

2- عبد الله صالح، "من يرسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"،تم تصفح الموقع يوم : 12 جانفي 2013 <http://alasr.ws/articles/view/7075>

الخاص بعملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية خصائص وسمات يتمثل أبرزها في الآتي [1]:

- أسلوب ترتيب العلاقات بين الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية .
- الوزن النسبي الخاص بكل جهاز مقارنة بالأوزان النسبية الخاصة ببقية الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية.
- المعاملات والتفاعلات بين الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.

وسنبين في المطالب أدوار الأطراف والجهات المعنية أكثر من غيرها بصنع السياسة الخارجية الأمريكية:

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

يعد النظام السياسي الأمريكي النموذج الأصيل للنظام الرئاسي في العالم والذي ظهر بشكله الدستوري الحديث منذ إقرار دستور 1776 -دستور فلاديلفيا- في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حافظ على شكله الرئاسي إلى يومنا هذا رغم التعديلات المتتالية عليه وظهور معطيات وظواهر سياسية أدخلت على هذا النظام تغيرات كبيرة وأضفت على العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية تعقيداً كبيرا.

ويتميز النظام الرئاسي بخاصيتين أساسيتين هما شدة الفصل بين السلطات بحيث يكون رئيس الدولة هو مركز السلطة التنفيذية الفعلي بينما تباشر ثلاث مؤسسات دستورية الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية هي الرئاسة والكونغرس والجهاز القضائي.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة فإننا سنقتصر على السلطة التنفيذية حصراً بتسليط الضوء على صلاحيات الرئيس الدستورية ووظائف ومهام وزارة الخارجية لغرض إظهار العلاقة وأسلوب التفاعل بينهما.

* **رئاسة الدولة**: وهي أحد أهم هياكل صنع السياسة الخارجية وتعني رئاسة الدولة دور رئيس الدولة في صنع السياسة الخارجية وماهية الأجهزة التي ترتبط به، ويتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعا لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له فعلا عن اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهتم دولته.

---

1 - عبير بسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية في أواخر القرن ،مرجع سبق ذكره ،ص22.

ويرى" جون ألترمان": أن الرئيس الأمريكي يشرف على السلطة التنفيذية وهو الذي يعين ويقيل الوزراء ويمنح وظائف في كل وزارة لحلفائه السياسيين ويتفق مع هذا الرأي الكثير من منضري السياسة الأمريكية ومنهم "جوزيف ناي" و"بيرو سترك ديني " و"هنري كيسنجر"، الذين يرون أن السلطة والمسؤولية التي يخولها الدستور للرئيس الأمريكي أكبر مما يتمتع بها أي رئيس ينتخب بالأسلوب الديمقراطي في دولة حديثة .[1]

*** الرئيس وصلاحياته الدستورية في مجال السياسة الخارجية:**

رغم تعدد المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وأدارتها ألا أنه يمكن القول أن الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية الأمريكية سياسات رئاسية أساساً، حيث منح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية .[2]

ورغم عدم وجود نص دستوري مباشر بخصوص مسؤولية الشؤون الخارجية، إلا أن الرئيس الأمريكي يتولى الشؤون الخارجية استناداً إلى المادة الثانية، الفصل الأول من الدستور الأمريكي والتي تنص "تفوض السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية" وبما أن الشؤون الخارجية هي جزء من السلطة التنفيذية لذا يتولاها الرئيس الأمريكي.

حيث يعتمر الرئيس على الأقل ثلاث قبعات مختلفة في مجال السياسة الدولية فهو الرئيس التنفيذي ، والقائد العام للقوات المسلحة إضافة إلى كونه كبير الدبلوماسيين.[3]

ويتجلى أتساع الصلاحيات الدستورية للرئيس في الشؤون الخارجية بما يلي:

1- خضوع الوزراء لأوامر الرئيس ورغباته وعدم استقلال أحدهم بسياسة الآخر منفصلة عن سياسة رئيس الدولة في المجال التنفيذي، وفي حالة استشارة الرئيس للوزراء فأن أثار

1- علي جميل محمد ،اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين،(رسالة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية ،بجامعة St. Clementsالعالمية بالعراق2006) ،ص.23.

2- أحمد باسل البياتي ،"دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية العدد الأول، المجلد الثاني ، (2001)، ص 177.

3- فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها، ط1 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ، ص 19 .

الاستشارة تنحصر في مجرد المناقشة وتبادل الرأي أما القرار النهائي فيتخذه رئيس الدولة بمحض اختياره وإرادته[1].

2- يتولى الرئيس تعيين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم ويعتبر كل وزير رئيساً أدارياً في وزارته يخضع لأوامر الرئيس وينفذ توجيهاته.

3- يملك الرئيس سلطة تعيين السفراء والقناصل بموافقة مجلس الشيوخ واستقبال السفراء وسواهم من ممثلي الدول الأجنبية، إضافة إلى سلطاته في عقد المعاهدات شريطة موافقة ثلثا أعضاء عدد الشيوخ الحاضرين .[2]

4- سلطاته في مجال إعلان الحرب ، فالفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور تنص على كون الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة . وبينما يقوم الجدل من الناحية النظرية حول من يملك سلطة إعلان الحرب يتأكد عملياً اليد العليا للرئيس في هذا المجال[3].

5- لا مسؤولية للرئيس أمام الكونغرس باستثناء المسؤولية الجنائية حيث يمكن للكونغرس عزل الرئيس أو نائبه في إطار ما يطلق عليه بالمحكمة البرلمانية عند ثبوت أدانته بارتكاب جريمة أو خيانة أو رشوة أو أي من الجرائم أو الجنح الأخرى.

وإضافة إلى السلطات الممنوحة للرئيس دستورياً في مجالات السياسة الخارجية والداخلية فأن هناك معطيات تاريخية وسياسية تضافرت في العقود الأخيرة لتعطي الرئيس صلاحيات إضافية وخصوصاً في حالات قرارات الحرب مما جعل الرئيس الأمريكي محور عملية صنع القرار[4] .

فضلاً على كون الرؤساء أنفسهم يؤكدون على حقهم المباشر ودون منازع في مباشرة السياسة الخارجية حيث يؤكد الرئيس نيكسون "أن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية" ويأتي أقرار المحكمة العليا بكون المبدأ الدستوري بشأن الفصل بين السلطات

1 -مصطفى قلوش ، الأنظمة السياسية المعاصرة، ط2 ،(الرباط ،د د ن،1988)، ص41 .

2- المرجع نفسه ، ص 179 .

3- فواز جرجيس ،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب، المرجع السابق، ص20 .

4- نظمي لوقا مترجما،حكم أمريكا ، ط2، بيروت ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1988 ، ص138 .

غير قابل للتطبيق في مجال العلاقات الدولية ليؤكد منح الرئيس سلطات تقديرية واسعة في الشؤون الخارجية على حساب الكونغرس[1].

*** وزارة الخارجية الأمريكية.. مهامها واختصاصاتها**

تعد وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على المستوى الدبلوماسي إلا انه كان من الاتجاهات الواضحة منذ الحرب العالمية الثانية تكليف وزارة الخارجية بمسؤوليات جديدة غير سياسية مثل المعونة الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية بالإضافة إلى المسائل العسكرية عند تقاطعها مع الشؤون الخارجية، فضلاً على أن الوزارة تشرف على الأنشطة الأمريكية في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية ورغم أن الوزارة مسؤولية عن السياسة الخارجية في الإطار النظري إلا انه غالباً ما يتم التعدي على وظائفها من قبل دوائر تنفيذية أخرى كمجلس الأمن القومي. إضافة إلى تعاظم سلطة البنتاغون ومؤسسة الاستخبارات، مما أدى إلى تضاؤل أهمية وزارة الخارجية من حيث الدور وعدد العاملين وموارد الميزانية التابعة لها.

وقد يعزى هذا التضاؤل الكبير في أهمية ودور الخارجية إلى محاولة الرؤساء مباشرة تولي السياسة الخارجية بأنفسهم وعدم إبلاء الثقة الكافية إلى وزير الخارجية إما بسبب عامل التشكيك بخبرته وكفاءته أو بسبب التشكيك بولائه [2]

*** وزارة الدفاع:**

تمارسُ وزارة الدّفاع دورًا كبيرًا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال دورها في السيطرة على مجريات الإستراتيجية الأمريكية، سيما بعد أن أصبحت هذه الإستراتيجية من أهم مدخلات التحرك السياسي الخارجي الأمريكي في القرن 21، أثر تبني اتجاهات تميل إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، كما أن وزارة الدفاع تعد الجهة المسئولة عن الإشراف العسكري وعليه إدارة العلاقات العسكرية مع حلفاء الولايات المتحدة في الخارج.

1- فواز جرجيس، المصدر السابق ، ص. ص23 24 .

2- فواز جرجيس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب ، (القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية في مقر مركز البحوث والتنمية والمستقبل ، 1998)، ص 15.

ومع ما سبق فإن مؤسسة الدفاع الأمريكي تشارك في عملية صنع السياسة الأمريكية من خلال سكرتير الدولة الأمريكي لشؤون الدفاع ،ورئيس هيئة الأركان العامة. [1]

*** الأجهزة التنفيذية: (الإدارة الأمريكية)**

ولها الدور الأكبر في صنع السياسة الخارجية، وتشمل مجلس الأمن القومي ،ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخزانة، ووزارة التجارة، ومجمع المخابرات.

تتفاوت أدوار أجهزة السلطة التنفيذية وحجم إسهامها في صنع قرار السياسة الخارجية بحيث تقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم وتنفيذ والإشراف على العلاقات الخارجية عن طريق البعثات الدبلوماسية والسفارات والقنصليات وتقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم وتنفيذ والإشراف على السياسة الخارجية المتعلقة بالأبعاد الدفاعية والأمنية، وتقوم أجهزة المخابرات بجمع المعلومات وإعداد التخمينات التي تساعد في رسم السياسة الخارجية أما مجلس الأمن القومي يقوم بعملية التوجيه الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية[2].

*** الأجهزة التشريعية:**

- مجلس الشيوخ (وتحديدا لجنة العلاقات الخارجية، واللجان المعنية بشؤون الأمن والدفاع والطاقة والاقتصاد)، ومجلس النواب.

يتمتع الكونغرس بدور مستقل في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز الأدوار التي يقوم بها:

- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات.
- التصديق على الذين ترشحهم الإدارة الأمريكية لتولي المناصب الدبلوماسية.
- التصديق على تنظيم التجارة الخارجية.
- التصديق على الميزانيات المخصصة لتمويل الأنظمة الخارجية.
- التصديق على إرسال القوات الأمريكية للمناطق الخارجية.
- إعلان الحرب.

1- علي جميل محمد ،"اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"(رسالة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية ،بجامعة St .Clements .29 العالمية بالعراق)2006،ص

- عبير بسيوني، المرجع السابق ،ص ص22-2.23

- فرض العقوبات ضد الأطراف الخارجية.

وهكذا فعلى الرغم من أن القيام بأعباء السياسة الخارجية هو من مهام الإدارة الأمريكية باعتبارها المعنية بالسلطة التنفيذية، فإن هامش حرية الحركة المتاح للدارة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية يرتبط بالمحددات القانونية والتشريعية التي يتم التأكيد عليها بواسطة الكونغرس الأمريكي، فمعاملات الإدارة الأمريكية في النظام الدولي تخضع أساسا للقوانين والتشريعات الصادرة بواسطة الكونغرس[1].

المطلب الثاني: مصادر التأثير في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي.

1- **المجمع الصناعي العسكري**: الذي يضم كبرى الشركات الصناعية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالصناعات العسكرية.[2]

إن المجمع العسكري الصناعي هو تسمية تشمل القوات المسلحة ووزارة الدفاع والشركات التي وقعت عقودا عسكرية، وأعضاء الكونغرس الذين يمثلون الجماعات المصلحية ذات الصلة بشؤون الدفاع .

ومن المهم أن نذكر في هذا السياق أن الشركات الصناعية الأمريكية الكبرى (وعددها نحو المائة أو أقل) لا تعتمد على العقود العسكرية سوى في جزء صغير من مبيعاتها ، مما يعني أن صناعة الولايات المتحدة نسبة 90% من طاقتها لا تعتمد على الحرب لتحقيق الأرباح حتى لو جعلت بعض الشركات من عقود الدفاع اختصاصا لها، مثل: شركة لوكهيد للطائرات، جنيرال داينااميكس، ماكدونيل دوغلاس، شركة بوينغ ، شركة مارتن ماريتا طائرات غرومان، ونيوبورت نيوز لبناء السفن. [3]

2- **مراكز البحوث ودراسة السياسات Think Tanks**: إنها بلا شك أفضل مراكز تجمع النخبة من الخبراء والمتخصصين، وبحسب ريتشارد هاس، فإن "من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تعد مراكز البحوث

1- المرجع نفسه، ص 25

2- فواز جرجس،السياسية الأمريكية تجاه العرب:كيف تصنع ومن يصنعها ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1998، ص .96.

3- هشام القروي،"سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000- 2008)مصادر التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية الجهات الفاعلة الأمريكية والشرق أوسطية"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،عدد أكتوبر 2012، ص 47.

ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل حظوةً"، إن أولى خصائص هذه المؤسسات البحثية المستقلة أنها بالأساس ظاهرة أمريكية، تمارس منذ نحو قرن التأثير في التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في المسرح العالمي، وعلى الرغم من طابع التحفظ الذي يكتنفها فقد حدّد "هاس" خمس طرائق مختلفة تستخدمها هذه المؤسسات للتأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وهي: توليد أفكار وخيارات جديدة للساسة، وتوفير مجموعة جاهزة من الخبراء للعمل في الحكومة، توفير أماكن للمناقشات رفيعة المستوى، تثقيف المواطنين الأمريكيين في أرجاء العالم وإكمال الجهود الرسمية للتوسط من أجل حل النزاعات.

ويعرف "هاس" هذه المراكز البحثية بأنها مؤسسات مستقلة نظمت من أجل إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة ذات صلة بالسياسات"، وبهذا المعنى فإنها تجسّر المسافة بين الأوساط الأكاديمية والحكومية فتقرب عالم الأفكار من عالم الأفعال.[1]

وهناك مؤسسات ثلاثة أكدت حضورها وقدرتها على التأثير وهي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: التي أنشأها عام 1910 قطب صناعة الصلب" أندرو كارنيغي" ومؤسسة هوفر المعنية بالحرب والثورة والسلام والتي أنشأها عام 1919" هربرت هوفر " قبل أن يصبح رئيسا، ومجلس العلاقات الخارجية الذي أنشئ في عام 1961 .[2]

3- جماعات المصالح وصنع القرار الخارجي الأميركي:

تنشأ جماعات المصالح كآليات للتأثير في سياسات الحكومة عبر الضغط على مسؤولين فيها، أو التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام والخطب والبيانات، إضافة إلى عمليات تقديم الدعم المالي للمرشحين إلى المناصب المختلفة المهمة بدءاً بالمناصب الحكومية الكبيرة ومروراً بعضوية مجلسي النواب والشيوخ وانتهاء برئاسة البلديات. النمو المذهل والمضطرد في عدد جماعات المصالح كان له دور بالغ في تزايد فرصة ومجالات تأثيرها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية. بل إن هذا التأثير قد تجاوز، في رؤية البعض، حدود ونطاق العملية الانتخابية ذاتها، فقد أصبحت جماعات المصالح إحدى المدخلات الرئيسية الفاعلة التي تتحدد على ضوء إسهامها ومشاركتها عملية صنع السياسة الأمريكية، خاصة وأن ما تمنحه تلك الجماعات من صور دعم وتأييد

1- هشام القروي، المرجع السابق، ص 49.

2- المرجع نفسه، ص 49.

إنما تتحدد عادة تبعاً لمواقف ورؤى المرشحين لعدد من القضايا التي تهتم بها وتعمل من أجلها جماعات المصالح أو الضغط[1].

أما فيما يتعلق بوظائف جماعات المصالح، فإن تلك الجماعات تُعدُ بداية من أهم الفاعلين في النظم السياسية. ذلك أن الفرد المهتم سياسيا يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح بهدف التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية. وفى مجملها، تتضمن وظائف جماعات المصالح كلا من:

- صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية.
- الضغط للحصول على مكاسب مادية لأعضائها.
- معارضة قرار أو سياسة ترى فيها إضراراً بمصالح أعضائها.
- التعبير عن رأى قطاع معين من الرأي العام حيال القضايا العامة.
- عمل دعاية لسياسة معينة. [2]

وفى توجيهها للأجندة السياسية للإدارة الأميركية في اتجاه يحقق مصالحها الخاصة فإن جماعات المصالح أو جماعات الضغط تعتمد على طبيعة نظام اتخاذ القرارات في النظام السياسي الأمريكي، والذي يقوم على مجموعة من الضوابط والتوازنات، مما يشجع جماعات المصالح الراغبة على السعي نحو الحصول على منافع معينة عند القيام بإقرار الاعتمادات المالية في الكونجرس، ومن ثم نشوء نوع من العلاقة القائمة على المصالح المتبادلة بين الكونجرس والأجهزة التنفيذية في الإدارة الأميركية من جهة، وبين جماعات المصالح الخاصة من جهة ثانية.

ومما يضيف إلى قوة تلك الجماعات وتأثيرها التزايد المستمر في نـــمو أعداد المنظمات غير الحكومية التي أخذت في الظهور منذ السبعينيات وما تزال أعدادها تتزايد لتبلغ نسبتها بحلول الثمانينيات إلى أكثر من عشرين بالمائة من مجموع جماعات المصالح الساعية إلى التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات في الكونجرس. وبصرف النظر

1- نادية رمسيس، "دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى"، مجلة السياسة الدولية 84، د س ن ، ص . 109-113.

2- محمد صالح،"دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"، الحوار المتمدن 3755 ،11 جوان2012 ، ص 31

عن اهتمام هذه الجماعات بالتعبير عن مصالح اجتماعية وبيئية والدفاع عن مصالح المستهلكين تمييزا لها عن مصالح رجال الأعمال في القطاع الخاص، إلا هذا الاختلاف لا ينسحب على الأساليب التي تتبعها تلك المنظمات في سعيها لتحقيق مصالحها أو للحصول على التمويل المطلوب.

وفى هذا السياق، فإن جماعات المصالح عادة ما تستمر في استثمار ذلك دعما لمصادر قوتها وإمكاناتها من خلال التأييد القوي الذي تمنحه تلك الجماعات للنواب بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية. أهمية ذلك تتضح عندما نأخذ في الاعتبار ما يذكره كينيث دبليو دام من أنه في مقابل كل عضو من أعضاء الكونجـــرس الأميركي البالغ عددهم الإجمالي 535 عضوا، يوجد 38 عنصرا من عناصر جماعات الضغط المسجلة، والذين توجد تحت تصرفهم مخصصات تصل إلى 7 و2 مليار دولار أميركي تستخدم سنويا للإنفاق للضغط على أعضاء الكونجرس. [1]

4- تأثير وسائل الإعلام في صناعة القرار الخارجي الأمريكي:

وهى من القوى ذات الخصوصية والتأثير الفاعل على عملية صنع القرار الأميركي داخليا وخارجيا. فهناك نسبة غير ضئيلة من الأميركيين تحصل عبر هذه الوسائل، وعلى تنوعها، على معلوماتها ومدركاتها عن حكومتهم وسياساتها الداخلية، وعن القضايا والمشكلات الخارجية والموضوعات الدولية ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية وبالعلاقات الدولية بوجه عام. ومن هنا، تبرز أهمية دور وسائل الإعلام كمدخل رئيسي للسياسة الأمريكية داخليا وخارجيا.

ومع تعاظم إمكانيات التقدم التكنولوجي في تقنيات الاتصال الحديثة والمعلومات وانهيار الحواجز والحدود التقليدية التي طالما أعاقت بشكل جوهري الانتشار غير المقيد للإعلام والاتصال، فقد توثقت الصلة بين مؤسسات ووسائل الإعلام ودوائر الأعمال والمصالح الخاصة عبر ما تتيحه الأولى من آفاق غير محدودة لتحقيق أهداف وغايات الثانية. ومن هنا فارتباط جماعات المصالح بوسائل الإعلام متعدد الأغراض والمجالات: فالإعلانات التجارية، وعلى سبيل المثال، أصبحت ورقة ضغط شديدة التأثير في وسائل الإعلام، ليس فقط في تكييف الأخبار والموضوعات بحيث تصب في مجملها باتجاه خدمة

1- محمود حمد، "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية 149، جويلية 2002، ص ص 84-87.

وجهات نظر بذاتها (سياسية، أيديولوجية..) أو مصالح معينة (إستراتيجية، اقتصادية، عرقية،..) لتلك الجماعات ولأهدافها على المستويات المحلية والقومية والدولية، مما أتاح الفرصة لتوظيف قدرات وسائل الإعلام تأييدا أو معارضة باتجاه واحدة أو أكثر من تلك المصالح.[1]

وهو ما يثير التساؤلات حول تأثير وموضوعية تلك الوسائل في تشكيل توجهات الرأي العام بصدد القضايا والمشكلات القومية في أبعادها الداخلية أو الخارجية على حد سواء.[2]

مما سبق، يتضح تعددية القوى السياسية ذات التأثير على السياسة الخارجية. وعلى الرغم من تنوع مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة، وما يتبع ذلك من تنوع في سبل وأساليب الإدارة، إلا أن هذا لا يمنع من اتفاقها، إن لم يكن إجماعها، حول أهدافها القومية الكبرى كدعم القدرات والمكانة والقيادة الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، وتأمين مصادر الطاقة، ونشر قيم ومثل النموذج الأمريكي في الخارج والحفاظ عليها، فضلا عن الأهداف المرتبطة بعلاقتها الخاصة بإسرائيل.

1- عماد جاد، "الانتخابات الأمريكية وقضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية 95، جانفي 1989:ص ص. 165-169

2- عماد جاد، "الانتخابات الأمريكية وقضية الشرق الأوسط"، المرجع نفسه، ص ص. 165-169.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: الأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط.

لقد كان الشرق الأوسط عبر العصور وما يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناة الإمبراطوريات والقوى العظمى إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين والمهتمين بالشؤون الدولية وذلك نظرا للموقع الجيو استراتيجي الذي يحتله، إضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمنطقة النابعة من الثروات الطبيعية التي يزخر بها الموقع، وتكمن تلك الأهمية في:

1 ــ **الأهمية الجيبوليتيكية**: وتتمثل أهم خصائص المنطقة جغرافيا في :

أ . تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى (آسيا ،أوروبا وإفريقيا)

ب. يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات وهي: (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب والمحيط الهندي)

ج . يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار مثل: النيل، دجلة والفرات، نهر الأردن إضافة إلى الأنهار الصغيرة

د . تتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من أهم المواقع الدولية : قناة السويس، ومضائق البوسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز .[1]

هـ . يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالاتساع والعمق ومن ثم فهو يتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب

و . يتسم مناخ الشرق الأوسط بالاعتدال على مدار العام

ز . تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة المصادر الطبيعية ، والثروات المعدنية ومصادر الطاقة .

2 ــ **الأهمية الإستراتيجية**: يمكننا أن نوجز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط فيما يلي:

1- جمل مصطفى عبد الله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (دار وائل للنشر،ط1 ،2002)،ص ص 31ــ32

أ. الاتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان ، وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في مختلف الميادين .

ب. القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية .

ج .صلاحية الأجواء والمياه للطيران والملاحة طوال العام .

د . توافر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام الصناعة الحربية .

هـ . الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات العسكرية .

و : امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ صالحة للملاحة، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية .[1]

ز . توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات .2

والواقع أن مصطلح الشرق الأوسط ليس له مدلول جغرافي واضح ولهذا يختلف مفهوم الباحثين لامتداد هذا الإقليم بل ويرفض بعضهم استخدام هذا المصطلح في دراساتهم لكونه غامضا وغير محدد، ومع ذلك فقد توطد هذا التعبير في السنوات الأخيرة واستخدمه معظم الكتاب ورجال السياسة مع اختلافهم في الامتداد الجغرافي لهذا الإقليم.

لا يوجد أساس جغرافي يمكن الاستناد إليه لتحديد منطقة الشرق الأوسط بدقة لذا تتباين الآراء حول الأقطار التي يشملها هذا المصطلح السياسي، غير أن هذا المصطلح يشمل جميع أقطار الوطن العربي بآسيا (دول الخليج والهلال الخصيب) مضاف إليها تركيا وإيران وقبرص وكذالك مصر، وبعض الكتاب يضيفون إلى ذالك ليبيا والسودان وأحيانا أفغانستان[3].

1- ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، المصدر السابق، ص22 .

2 -جمل مصطفى عبد الله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، المرجع نفسه، ص،32.

3-محمد محود السرياني،الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشاكلها،(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ط1 ،2001)، ص19.

إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية المصطلح وحددته جغرافيا بالمناطق العربية بل وسعت حدوده شرقا حتى وصلت أفغانستان وباكستان[1].

يمثل البترول والغاز الطبيعي ما يقارب 66% من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم حاليا. وتمثل احتياطيات البترول في دول الشرق الأوسط ما نسبته 89% من احتياطيات منظمة الأوبك و62% من احتياطيات العالم آكل تكمن الأهمية الاقتصادية لبترول دول الشرق الأوسط في الاحتياطيات الكبيرة ونسب الاستهلاك المحلي المنخفض للبترول والمعدلات العالية لمتوسط إنتاجية بئر البترول الواحد والتكلفة القليلة لإنتاج البرميل الواحد من البترول مع وجود العديد من الحقول العملاقة وفوق العملاقة.

كما أن المناطق الشاسعة غير المستكشفة في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي المستقبلي من البترول مضافا إليها مشاريع التطوير التي تجرى في الوقت الحاضر على الحقول الحالية لرفع كفاءتها الإنتاجية من البترول.

ويضاف إلى ذلك خلوها من الكوارث الطبيعية بحمد الله و موقعها الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب.

ومما سبق يمكننا الاستنتاج بأن العالم أجمع يعول على منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية والعراق بالذات) بالاستمرارية في تزويده بالبترول والغاز الطبيعي اللازمين لتسيير دفة الحياة الحديثة لعدم وجود مصدر آخر مناسب لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد علية[2].

للبترول والغاز الطبيعي في دول المنطقة أهمية خاصة للأسباب الآتية:

*حوالي 68% من احتياطيات البترول و38 % من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة.

*أكبر حقول البترول والغاز الطبيعي على اليابسة وفي البحر في العالم (العملاقة و فوق العملاقة) تقع في تلك المنطقة.

*أعلى معدلات الإنتاج للبترول تأتي من دول تلك المنطقة.

1- أنور أحمد أنور،"الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط"، جريدة الأهرم،22مارس1995،ص16.

2- مساعد ناصر جاسم العواد،" البترول والغاز الطبيعي " *مجلة الهندسة* ، (2007)،ص 15.

*حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج طبيعيا وبمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد.

*كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة.

* تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم)

* للمنطقة موقع إستراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.

* حقول البترول والغاز الطبيعي في تلك المنطقة تقع في منطقة مستقرة جيولوجيا وبعيدة عن الأعاصير[1].

إن حجم احتياطيات البترول و الغاز الطبيعي الضخم في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والطبيعي قد أكسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم، كما أن معدلات الاستهلاك المنخفضة للبترول والغاز الطبيعي (الطاقة الفائضة) في دول تلك المنطقة جعلها المصدر الوحيد الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول والغاز.

* لا يوجد مصدر آمن و متوفر لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه حاليا على مستوى العالم غير البترول والغاز الطبيعي . إن كلفة تحويل المعدات التقنية الحديثة لتستخدم أي مصدر آخر للطاقة غير البترول والغاز الطبيعي لا يمكن تحملها.

* يمثل الإنتاج من الحقول العملاقة وفق العملاقة التي يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط ما نسبته 47 % من الإنتاج العالمي الكلي من البترول.

* منطقة الشرق الأوسط تعد المصدر الأساسي حاليا ومستقبلا الذي يمكن أن يعول عليه في سد الطلب العالمي المتنامي من البترول والغاز الطبيعي وذلك لوجود احتياطيات مكتشفة هائلة من البترول سهلة التطوير والإنتاج وكذلك لوجود مساحات شاسعة غير مستكشفة خاصة في المملكة العربية السعودية والعراق.

* التقلبات السريعة في أسعار البترول حاليا على مستوى العالم لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة

1- مساعد ناصر جاسم العواد،" نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، المملكة العربية السعودية: قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، جامعة الملك سعود الرياض،(2008)، ص1ـــ2.

في بورصات البترول العالمية و الهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

* يمكن زيادة الإنتاج من حقول البترول الحالية بالبحث عن تقنيات إنتاج متطورة ترفع من أرقام الاحتياطيات من البترول الممكن استخراجه1.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

أولا / من 1917-1967

لم تكن فلسطين محل اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين حيث كان اهتمامها من منظور تجاري ديني لوجود الأماكن المقدسة فيها[2]، حيث كانت تتبع الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ "مورنو" أي سياسة العزلة، ولم يكن لديها دور فعال بالمنطقة خلافا للدول الاستعمارية "فرنسا، بريطانيا" اللتين لعبتا دورا آثرا على جغرافية وتاريخ منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها فلسطين، إذ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حصدت الدول المنتصرة على تقسيم منطقة الشرق الأوسط وانتزاعها من الدولة العثمانية ومن ضمنها فلسطين التي حضت بوصاية بريطانيا عليها.[3]

وبذلك فان الاهتمام البريطاني الشديد بأهمية فلسطين الجغرافية والدينية والسياسية لفت انتباه الولايات المتحدة الأمريكية ليكون لها دور في المنطقة، وبدأ اهتمامها الفعلي من الناحية السياسية بالقضية الفلسطينية بخلاف منظورها الديني السابق.[4]

وللوقوف على أهم مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، سوف نتناول باختصار أهم مواقف الرؤساء الأمريكيين خلال الفترة " 2000_1917":

في عام 1918 أكد الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون woodrow wilson" في مبادئه الأربعة عشر، أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره ونيل استقلاله، ولكن في نفس الاتجاه نجد أنه تم محاربة الفلسطينيين لأنهم أرادو تقرير مصيرهم، كما أن الرئيس

1- مساعد ناصر جاسم العواد،المرجع نفسه، ص4.

2 - منير أبو رحمة، سياسة الولايات المتحدة اتجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2005، ص 151.

3 - فترة ما بين الحربين، مجلة المستقبل العربي، السنة 4، العدد 29، يوليو 1981، ص ص 50-62.

4 - مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الخارجية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 49.

ويلسون أول من رحب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وهذا ما تعارض فعليا مع ما أعلنه.[1]

وقد أشار "ديفيد هنترميلر dived h.miller" المستشار القانوني للرئيس الأمريكي ويلسون أن قاعدة تقرير المصير من شأنها أن تحول دون إنشاء دولة يهودية في فلسطين الا أن مستشاري الرئيس ويلسون أعدوا مذكرة قدمت إلى مؤتمر باريس للسلام عام 1919م ، نصت على الاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود.[2]

وبقيت السياسة الأمريكية ثابتة على مواقفها طيلة عقدين من الزمن، توالى خلالهما على الرئاسة ثلاثة رؤساء أمريكيين اتبعوا نفس السياسة تجاه القضية الفلسطينية وهم " وارين غامالييل هاردينغ (warren g.harding 1921_1923) وكالفين كوليدج (calvin coolidge 1923_1929) وهاربرت كلارك هوفر (herbert hoover1929_1933) .[3]

ويمكن القول تحديدا أن الالتزام الأمريكي تجاه الحركة الصهيونية قد بدأ فعليا بعد الحرب العالمية الثانية، لأن الفترة ما بين الحربين كانت نوعا من الدعم وليس الالتزام الفعال، أي أن الولايات المتحدة أخذت دور بريطانيا الداعم بل والمتطابق مع مواقف الحركة الصهيونية[4]، وبالتالي مثل العام 1940م انتقال كل الدعم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحة الحركة الصهيونية ومن هنا بدأت العلاقة الأمريكية الصهيونية ومن الجذير بالذكر أن بريطانيا قدمت للحركة الصهيوينية ما لم تستطيع الحركة تقديمه لنفسها، فهي التي منحتهم فلسطين وطنا قوميا لهم كما جاء في تصريح بلفور[5]، ثم عملت بشكل جاد لتنفيذ هذا التصريح ، فقد سهلت لها أمرين في غاية الأهمية لتحقيق ذلك وهما:

1 - ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية اتجاه إسرائيل من 1956- 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976، ص ص 02-04.

2 - وحيد عبد الحميد العلاقات الفلسطينية الأمريكية، السياسة الأمريكية والعرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 166.

3 - أحمد جواد سالم الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية 2001- 2008، رسالم مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2009، ص 5.

4 - المرجع نفسه، ص 5.

5 - محمود صالح منسي، تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين، في تقرير بيل الأمريكة، دار الفكر العربي القاهرة، 1970، ص 213-217.

- أنها سهلت حركة المهاجرين اليهود منذ احتلالها فلسطين عام 1917م بأعداد لم تكن الحركة الصهيونية تتوقعها.

- أنها انتزعت الأرض من أصحابها الأصليين ومنحتها للحركة الصهيوينة.

وبالتالي فهي أوجدت لها أهم عاملين لتنفيد تصريح بلفور وهما الأرض والسكان ولاحقا تم إعلان الدولة بعد أن اطمأنت بريطانيا أنه بات بمقدور الحركة الصهيونية متابعة طريقها.[1]

ثم بدأت الأمور تتجه نحو التبني الأمريكي بالكامل للمشروع الصهيويني في فلسطين منذ ماي 1942م بعد انعقاد مؤتمر بالتيمور (paltimor) في مدينة نيويورك والذي توثقت فيه العلاقات الصهيونية الأمريكية ، وأصدر المؤتمر عدة قرارات من ضمنها: معارضة الكتاب الأبيض 1939م ، وتأليف لواء عسكري يهودي ، وهجرة غير محددة إلى فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية وإشرافها، وفي عام 1944م أصدر الرئيس فرانكلين روزفلت (franklin d.roosevelt1933-1945) إلى مؤتمر عقده الصهاينة الأمريكيون التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية، وهذا تناغم بين ما صرح به روزفلت وما خططت له الحركة الصهيونية، بحيث يتجاهل وجود قومية وهوية وطنية فلسطينية في سياسته نحو فلسطين.

أما الرئيس الأمريكي هاري ترومان (harry s truman 1945-1953) والذي عمل جاهدا لخدمة الكيان الصهيوني باعتبارها مناوئة للمد السوفياتي وحارسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث أبدى رغبته في وصاية الأمم المتحدة على فلسطين في مارس 1948م، وذلك لإعطاء هذا الكيان شرعية دولية ، ولكن الأمم المتحدة لم توافق على وصاية مؤقته، فقرر دعم قرار التقسيم.[2]

وبالتالي فان إدارة ترومان تبنت بعد عام 1948م تقديم سلسلة من البرامج لتقيم المعونة والإغاثة العاجلة للفلسطينيين دون الالتفات لاي جانب سياسي تجاه القضية.

أما بالنسبة للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور(dwight d. eisenhower 1953-1961) حيث كانت فترة حكمة حاسمة في تحديد شكل الأهداف السياسية والمواقف

1 - حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها، 2002، ج3، ط1، الهيئة المصرية لكتاب، القاهرة، 2003، ص 353.

2 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، ص 06.

العامة التي واصلت تأثيرها نحو الفلسطينيين[1]، ولقد شهدت تلك الفترة أطروحات كثيرة لحل مشكلة اللاجئين الأكثر تعقيدا في القضية الفلسطينية، أساسها التوطين والتعويض وليس العودة، بالإضافة لإنهاء القضية الفلسطينية كليا، بحيث تتولى الأردن إدارة الضفة الغربية الفلسطينية، بينما تتولى مصر إدارة قطاع غزة، وبالتالي يتلاشى ما يعرف بفلسطين[2]، ولم يكن هرم النظام السياسي الأمريكي والفاعلين فيه مهتمين إطلاقا بتنفيذ القرار (181) الذي ينص على تأسيس دولة عربية، وهذا يعني استمرار رفض إدارة الرئيس "ايزنهاور" لحقوق الفلسطينيين السياسية وحقهم في تقرير المصير.[3]

أما الرئيس "جون كيندي"(john f.kennedy 1961-1963) فقد أسس علاقة وطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وهو الذي دشن برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل بعد أن حصل على أكثر من 80 بالمائة من أصوات اليهود والتي حسمت فوزه، وهو أول مرشح للرئاسة يمتدح التجربة الصهيونية، حيث قال أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في أوت 1960م: إن الصداقة لإسرائيل هي ليست أمرا حزبيا، بل هي التزام قومي، وأضاف أن إسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديمقراطيين إنما قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بإستراتيجية الولايات المتحدة.[4]

وقد استند كيندي في مجال معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين بالفقرة (11) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، الصادر في 11 ديسمبر لعام 1948 والتي تدعو للسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض لمن يرغبون في العودة إلى بيوتهم واتصل كيندي بالزعماء العرب كجمال عبد الناصر ، والملك حسين، والملك سعود وآخرين وصرح بأن الولايات المتحدة مسعدة لحسم الصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي رفضه العرب جملة وتفصيلا.

1 - هالة أبو بكر سعودي، السياسية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1976، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 62.

2 - أحمد يوسف أحمد وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2002، ص 65.

3 - سعدوي، المرجع السابق، ص 62.

4 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، 09.

أما إدارة ليندون جونسون (lyndon b.johnson 1963-1969)، فقد كانت امتدادا لإدارة كيندي بل زادت العلاقات الأمريكية الصهيونية وثوقا[1]، ولم يظهر جونسون أي اهتمام لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبالتالي بقيت العلاقة الفلسطينية الأمريكية حتى عام 1963م على حالها، حيث أنه في ذلك الوقت لم يكن هيكل سياسي يمثل الفلسطينيين، حتى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الأمر الذي دفع القضية الفلسطينية إلى الظهور على المسرح الدولي بفاعلية منذ تأسيس المنظمة عام 1964م، وأثبت وجودها فعليا بعد هزيمة العرب عام 1967م.[2]

ثانيا/ من 1967 - 2008م.

بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م ، كحركة سياسية فلسطينية لها برنامجها السياسي، والذي احتوى تحديد الموقف الفلسطيني من القوى الدولية المختلفة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي أضرت كثيرا بالقضية الفلسطينية من خلال دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني[3]، وبذلك فقد كانت فكرة إقامة اتصالات مباشرة بين واشنطون ومنظمة التحرير الفلسطينية ،أمرا يراود الساسة الأمريكيين بشكل مستمر والغاية من ذلك دفع موقف منظمة التحرير إلى الاعتدال بشان السلام مع إسرائيل[4]، وفتح الطريق لمفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والصهاينة، ومن هنا كانت الولايات المتحدة مضطرة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب رفض المنظمة لأي بديل عنها للتحدث عن الوضع الفلسطيني، وخصوصا بعد العملية العسكرية التي نفذتها مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي 6 سبتمبر 1970م ،حيث قامت باحتجاز 3 طائرات في مطار أردني صحراوي مع (421) راكبا، بينهم عدد من الأمريكيين، وسعى الرئيس

1 - (ـــ، ـــ)، أمريكا وإسرائيل، ط1، وزارة الإرشاد القومي المصرية، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، 1970، ص 32.

2 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، ص 10.

3 - بوني ف ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية الحالة السورية، 1953-1960، ط1، تر: سامر خليل كلاس، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص 35.

4 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، 11.

ريتشارد نيكسون إلى تحريرهم، من خلال التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا أصبح لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية الاتصال بالمنظمة.[1]

وفيما يتعلق بتطور الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (richard Nixon 1969-1974)، ويمكن القول: أن العلاقة بين إدارته وإسرائيل شابها التوتر، وكان الرئيس نيكسون يرى الصراع العربي الإسرائيلي، في إطار واضح نسبيا، حيث أنه كان عازما على حسمه دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو إسرائيل في أمريكا.[2]

أما فترة حكم الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford 1974-1977) لم تشهد أي تغيرات جوهرية حيث شهدت فترة حكمه هدوءا نسبيا .

أما لإدارة الرئيس جيمي كارتر (Jimmy carter 1977-1981) ، فقد أبقت على قنوات اتصال مفتوحة مع منظمة التحرير الفلسطينية[3]، كذلك تحدث الرئيس كارتر في العام 1977م عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطيني، كنتيجة لأي مفاوضات بين الصهاينة والفلسطينيين، وحاول إيجاد طريق لدفع منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بقرار مجلس الأمن (242)، وكان مستعدا للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار.[4]

ولقد شهدت فترة حكم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر محادثات السلام بين مصر والكيان الصهيوني، وتم خلال حكمة توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام، وشملت محادثات الحكم الذاتي، التي قامت بها مصر نيابة عن الفلسطينيين، حيث أن الفلسطينيين لم يشاركوا في تلك المحادثات منذ بدايتها.[5]

---

1 - أمين نخلة، العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد1، مارس، 1971، ص 135.

2 - وليم. ب كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967، مؤسسة الأهرام القاهرة، 1994، ص 347.

3 - للمزيز حول فترة حكم الرئيس كارتر، أنظر: جيمي كارتر، فلسطين سلام: لا تفرق عن سوريا، ط1، تر: عادل بشرة، القاهرة، 2007، ص ص 47-61.

4 - وليم كوانت، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني، ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، 1989/07/07، ص 07

5 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، 14.

وخلاصة القول، أن إدارة كارتر فهمت أن التسوية لن تحصل، إلا بحل لمطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبالتالي قدمت الإدارة الأمريكية ما عرف بإعلان أكتوبر عام 1977م والتي اتفقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بضرورة عقد مؤتمر للسلام، وفعلا نجح ذلك وتم عقد مؤتمر جنيف بحضور الأطراف المعنية كلها وبدأت إدارة كارتر تعمل على إنجاح صياغة حل كامل للصراع العربي الإسرائيلي، بما فيه القضية الفلسطينية، وقال كارتر في مؤتمر صحفي: ان حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو ضرورة قصوى.[1]

وبذلك تكون سياسية الولايات المتحدة الأمريكية ' قد اتخذت منحى جديدا لحل القضية الفلسطينية في حينه، ويعتبر الرئيس كارتر أكثر الزعماء الأمريكيين قربا لحلها ، فمنذ قيام الكيان الصهيوني لم تكن فكرة إقامة وطن فلسطيني جزء من أي مشروع امريكي رسمي على مدار عقود مضت، ولم يصل مؤتمر جنيف للنتائج المنشودة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي .

أما إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان (ronald reagan 1981_1989)، فقد رأت في إسرائيل أهمية إستراتجية، خاصة وأن الحرب الباردة كانت في أشدها ، وعادت النظرة للفلسطينيين على أنهم لاجئين لا بد من توطينهم أو تعويضهم دون النظرة السياسية للقضية[2]، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 م أجبرت إدارة ريجان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية[3]، حيث قام وزير الخارجية الأمريكي تلك الفترة شولتز بالتوجه للشرق الأوسط أربع مرات متتالية، قدم خلالها خطة منفصلة تضمنت عناصر جوهرية وهي:[4]

- عقد مؤتمر دولي في أبريل 1988م، لفتح باب المفاوضات تشترك فيها مصر، وسوريا وإسرائيل ، ووفد أردني ، وأعضاء الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن.

---

1 - محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، تر: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985، ص 189.

2 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، ص 15.

3 - كوانت، عملية السلام، مرجع سابق، ص 356.

4 - برهان غليون، أزمة الخليج وتداعيات على الوطن العربي، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرويت، أكتوبر 1991، ص 22.

- في 1 ماي تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر، للوصول للمرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشمل انتخابات فلسطينية لإقامة مجلس إداري.
- في ديسمبر من1988م تبدأ محادثات فلسطينية أردنية إسرائيلية عن الوضع النهائي ولم يشر شولتز إلى منظمة التحرير، ولم يذكر هل سيشارك الفلسطينيين المهجرين خارج فلسطين، وبالرغم من ذلك فقد رفض رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك اسحق شامير الخطة ، ولم تر النور بعد ذلك.

وبعد ذلك فقد دعا ياسر عرفات المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع في الفترة 15_12 نوفمبر 1988م بالجزائر ونجاحه بالتصويت على البرنامج السياسي للمنظمة وإعلان قيام دولة فلسطين[1]، وأن يتولى ياسر عرفات رئاستها، وإعلان القبول دولة فلسطينية على ارض 1967م أي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن ذلك لم يقنع الأمريكيين بقبول ذلك ، كأساس للحوار[2]، وجاء الإعلان لاحقا في 14 ديسمبر 1988م ، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية ببدء حوار هادف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن الرئيس جورج بوش الأب (george bush 1989_1993) مبادرته لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفي أحد تصريحاته قال: لا بد أن نفعل كل ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وان السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن (242)،(338) ، ومبدأ الأرض مقابل السلام.[3]

وبدأت الولايات المتحدة فعليا بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام[4]، حيث نجحت بإقامة مؤتمر مدريد للسلام في وبدأت الولايات المتحدة فعليا بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام حيث نجحت بإقامة مؤتمر مدريد للسلام في 30 أكتوبر 1991م، وكان هدفه إقامة تسوية شاملة ودائمة بين الدول العربية وإسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيين وإسرائيل من جهة أخرى[5]، ولكن هذا المؤتمر فشل في التوصل لنتائج ملموسة نظرا لتعنت الموقف

1 - طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط1، دار الشرق، القاهرة، 1999، ص 37.

2 - نفس المرجع، ص 38.

3 - أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، ص 15.

4 - المرجع نفسه، ص 17.

5 - طاهر شاش، المرجع السابق،ص 44.

الصهيوني ورفضه التجاوب مع محادثات السلام، وفي المقابل كانت هماك مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية تمخض عنها التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" وقد تم في هذا الاتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية، والاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية وكذلك كيفية إعادة الانتشار الإسرائيلي وإجراء انتخابات فلسطينية ، وتحديد عدد جنود السلطة الفلسطينية.[1]

ولقد شهدت الفترة ما بين 1992 والعام 2000م ، تحولات دراماتيكية في مجريات القضية الفلسطينية، وهي فترة تولي الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (bill clinton 1991_2001) حيث شهدت تلك الفترة تحركا نشطا لحل القضية الفلسطينية، من خلال فتح قنوات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكية، انطلقت منذ العام 1991، وأثمرت جهودها في العام 1993م، من خلال التوقيع على اتفاقية أوسلو في واشنطون، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[2]، وكذلك شكلت زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للأراضي الفلسطينية عام 1996م إشارة ايجابية في السياسية الخارجية الأمريكية، لكن رغم ذلك لم تستطع الولايات المتحدة الضغط فعليا على إسرائيل بسبب ضغوطات اللوبي الصهيوني، والتقاء المصالح منذ قيام إسرائيل .

ومع دخول عام 2000م ، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر 2000 م ،والتي تلاها بعام واحد أحداث 11سبتمبر 2001م ، والتي حاولت إسرائيل استغلال ذلك بوصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب ، خاصة مع تولي الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (George bush 2000_2008) مهامه في البيت الأبيض والذي تعامل مع القضية الفلسطينية من منظور صهيوني ليطيل أمد مباحثات التسوية[3] لكن أحداث 11 سبتمبر 2001م، جعلت الكثير من الساسة الأمريكيين يتحدثون عن وجوب حل القضية الفلسطينية وبذلك فقد ضغط الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك أرئيل شارون للتخفيف من حدة ساسته في الأراضي المحتلة ،وكذلك

1 - عسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 166.

2 - للمزيد أنظر: محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو، ط5، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1995.

عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط ،ط1 ، مكتبة الشروق ، القاهرة :2001،ص446. 3-

ليسمح لوزير خارجيته شيمعون بيريز للاجتماع مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات[1].

أما بالنسبة لمبادرات إدارة الرئيس بوش الابن ، فقد كانت نظرتها للانتفاضة الفلسطينية الثانية على أنها حالة عنف فقط،ولكن مع اشتداد حدة الانتفاضة الفلسطينية بدأت الرؤية الأمريكية تتغير تجاه القضية الفلسطينية ، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابة الشهير أكتوبر 2001 م ، **أن قيام دولة فلسطينية كان دوما جزءا من الرؤية الأمريكية ما دام حق إسرائيل دوما في الوجود**[2]؟،ومن المبادرات التي قدمتها إدارة جورج بوش الابن لحل القضية الفلسطينية هي خارطة الطريق في أبريل 2003م الصادرة عن أربع أطراف دولية وهي روسيا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي ، والأمم المتحدة ،والهدف منها إيجاد تسوية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتلاه في ذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير في فيفري 2004م، رغم أنه لا يتبنى رؤية أمريكية مباشرة لحل الصراع بالمنطقة إلا أن القضية الفلسطينية تشكل الحلقة المهمة في هذا المشروع الأمريكي الجديد[3].

1- أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، ص 35 .

2- زكريا نبيل، بسبب عقدة الذئب اعترف الرئيس بوش ورئيس وزراء بريطانيا بالدولة الفلسطينية، صحيفة الأهرام، العدد 41942، القاهرة، 2001 .

3- محمد أبو مصطفى ،جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الاوسط الكبير ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث العربية،قسم الدراسات السياسية،القاهرة ، 2006،ص176.

المبحث الثاني: باراك أوباما و القضية الفلسطينية.

كثيرا ما كانت منطقة الشرق الأوسط توصف بأنها ساحة مفتوحة لكافة اللاعبين الدوليين، وهي الحقيقة التي تنبهت لها الولايات المتحدة منذ عقود، حينما انحسر النفوذ الفرنسي والبريطاني بالمنطقة، ومن ثم سعت للحفاظ على استقرار النفوذ الغربي، لاسيما أن حقبة القطبية الثنائية شهدت تنازعا واضحا على اجتذاب المنطقة مع الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن مع حسم هذا الصراع لصالح الولايات المتحدة، دخل النظام العالمي ومعه الشرق الأوسط إلى حقبة جديدة، أطلق عليها الرئيس الأمريكي الأسبق، بوش الأب، "النظام العالمي الجديد".

ففي عهد القطبية الأحادية، كرست الإدارات الأمريكية لتوازنات إستراتيجية بالشرق الأوسط تحافظ على مصالحها، وهي المقاربة التي أوجدت إشكالية رئيسية في تفاعل السياسة الأمريكية مع المنطقة. إذ إن التناقض بدا واضحا بين خطاب المثالية الأمريكية الداعم للديمقراطية وحقوق الإنسان، وخطاب البراغماتية الباحث عن المصلحة. وقد تجددت هذه الإشكالية مع وصول الرئيس اوباما إلى البيت الأبيض.

حيث سعي الرئيس الأمريكي باراك اوباما، عقب توليه الرئاسة في العشرين من جانفي 2009، إلى تقديم خطاب تصالحي مع العالم العربي والإسلامي، إذ إن المنطقة شهدت خلال السنوات الأخيرة عدة مآزق كانت الولايات المتحدة طرفا حاضرا فيها، وما ترتب عن الإدارة السابقة من إرث ثقيل تركه بوش الابن والمحافظون الجدد، والأجندة التي حاولت الإدارة الأمريكية فرضها على المنطقة خلال تلك السنوات، عبر ما أطلقت عليه الحرب على الإرهاب، وتوظيف هذه الحرب في الضغط على النظم القائمة، فضلا عن الإطاحة بنظامي طالبان في أفغانستان، وصدام حسين في العراق، ومن ثم فرضت هذه المعطيات على اوباما البحث عن صيغة توافقية للتعايش مع المنطقة، وتجاوز الحالة العدائية التي خلفتها سياسات بوش الابن.[1]

1- Fawaz A.Gerges ,Obama and The Middle East The End of America s Momen't ،) Palgrave Macmillan, 2012 USA, P12.

المطلب الأول: تصورات إدارة أوباما لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

سعى الرئيس أوباما منذ بداية عهدته إلى إعطاء الأولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي حماية للمصالح الأمريكية في المنطقة وتحسبا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي لذلك عمل على تحريك عملية السلام على المسار الفلسطيني بتعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وركزت إدارة باراك أوباما جهودها للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بناءا على تصور" حل للدولتين" بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية مع الحفاظ على امن إسرائيل الذي يعد إلزاما أمريكيا في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولم تشذ إدارة أوباما على هذه القاعدة إضافة إلى حفاظها على تصور استدراج الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل باعترافهم بوجودها بالمنطقة وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ونبذ العنف والتصدي له ممثلا في محور المقاومة والممانعة.

ومع ذلك ففي 22 كانون الثاني 2009، كان الرئيس الواحد هو باراك أوباما وكان بمقدوره التحدث بحرية حول هذه الأمور ولكنه تَجَنب الهجوم على قطاع غزة، والذي وكان أوقِف قبل حفل التنصيب.

أكد أوباما في حديثه التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية. تاركا كل ما يحيط بها غامضاً باستثناء أمر واحد محدد هو "مبادرة السلام العربية" حيث قال أوباما "، أنها تتضمن عناصر بناءة يمكن أن تساعد في دفع هذه الجهود. الآن هو الوقت المناسب للدول العربية للعمل بما أعلنت في المبادرة لدعم الفلسطينيين في ظل حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، واتخاذ خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والوقوف في وجه التطرف الذي يهددنا جميعا[1].

وفي هذا الإطار تجسدت المساعي الأمريكية لدفع عملية السلام[2] في مفاوضات التقريب التي أشرف عليها ميتشل للشروع في مفاوضات مباشرة لبحث قضايا الوضع

1- نعوم تشو مسكي،"أوباما وإسرائيل والفلسطينيين"، الموقع الشخصي للباحث ،تم التصفح يوم: 22مارس2012. <www.chomsky.info .comM>

2- كاتب مجهول، الشرق الأوسط..عام على اوباما في البيت الأبيض،تم التصفح يوم: 2014/03/11 <http://www.majalla.com/arb/2010/01/article5513821>

النهائي، وحدد المرحلة الانتقالية بين المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بأربعة أشهر وأعلنت إدارة أوباما الإطلاق الرسمي للمفاوضات المباشرة في 02 سبتمبر 2010 رغم عدم تحقيق مفاوضات التقريب تقدما ملموسا على مستوى قضايا التهويد والاستيطان دون الإفضاء إلى نتائج معتبرة في الظروف والنضج السياسي وتهيؤ البيئة للانتقال للمفاوضات المباشرة.

غير أن المفاوضات المباشرة انهارت بعد شهر من إطلاقها لعجز الطرفين عن الاتفاق على جدول إعمال توافقي، حيث يعبر الفلسطينيون على الاتفاق أولا على الحدود ثم الأمن في حين يلح الإسرائيليون على إعطاء الأولوية للأمن والاعتراف باليهود دولة اسرائلية والتوصل إلى اتفاق إطار قبل التوقيع على معاهدة سلام نهائية.

أزمة السلام:

لا يزال ملف السلام شوْكة على الدوام في خصر البيت الأبيض. وكانت هناك إشارات متضاربة بالفعل خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية حول موقف أوباما منها بجانب هيلاري كلينتون (التي أصبحت فيما بعد وزيرة للخارجية) حين أشارت بالالتزام الصارم نحو إسرائيل. كما أقالت حملة أوباما مستشارًا بارزًا لحواراته مع حركة حماس دون إذن الحكومة الأمريكية. ولاقت المحاولات العديدة لتوليد قوة دافعة مبكرة من خلال مؤتمرات القمة الفلسطينية الإسرائيلية استقبالا شديد البرودة، بينما سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثا بنيامين نتنياهو إلى معاقبة أوباما بسبب انتقاداته للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وحتى عندما اجتمع الرجلان أخيرًا، أبرز اللقاء فقط الفجوة بين الحليفين التاريخيين.

أما بخصوص القدس وهي أحد أهم قضايا عملية السلام على الإطلاق فقد عبر أوباما خلال خطاب ألقاه في يونيو الماضي - أمام لجنة الشؤون وهي أكبر منظمات لوبي AIPAC العامة الأميركية الإسرائيلية أو الايباك إسرائيل – عن دعمه للقدس" غير المقسمة "كعاصمة لدولة إسرائيل.[1]

1- علاء بيومي،"باراك أوباما والعالم العربي"،أوراق الجزيرة تقرير لمركز الجزيرة للدراسات،، ط1 (2008) :ص 57.

يدعم أوباما عملية السلام القائمة على أساس حل الدولتين، وقد عبر منذ أوائل عام 2006 عن انتقاده لنهج إدارة بوش الذي لم يركز بشكل كافٍ على عملية السلام وانشغل عنها بالحرب على العراق، حيث أكد أوباما في مناسبات عدّة تركيزه على عملية السلام ،كما يؤاخذ أوباما على بوش أن الأخير طرح "خارطة الطريق" كخطة لعملية السلام في حين لم يركز على دفع عملية السلام ذاتها، حيث ذكر أوباما: "مهمتنا هي أن نفعل شيئا أكثر من طرح خارطة طرق أخرى، وظيفتنا بناء الطريق للسلام الحقيقي والأمن الدائم عبر المنطقة"[1].

وما لبث أوباما في سبتمبر2011 أن عكس انخفاضا جديدا في طموح الولايات المتحدة على الرغم من بيان 17 ماي 2011 الذي حاول التعبير فيه عن موقف أكثر تصميما تجاه صحوة الربيع العربي، في هذا الخطاب أصر أوباما على نقطة رئيسية واحدة هي: أن الطرفين بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بينهما وعليهما ألا يتوقعا الكثير من المجتمع الدولي، ذلك التصريح في مقر الأمم المتحدة بأن قرارات الأمم المتحدة لا تساعد إلا قليلا في تسوية المشكلة كان غير مسبوق إلى حدٍّ بعيدٍ، خاصة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يزعم تأييده لتعددية تشمل المزيد من الأطراف، برر أوباما موقفه الجديد بأمثلة من التاريخ فقال " يعتمد الإسلام على حل وسط بين الناس الذين يجب أن يعيشوا معا فترة طويلة بعد انتهاء خطاباتنا، وكذالك بعد احتساب أصواتنا، هذا هو الدرس المستفاد من ايرلندا الشمالية، حيث أقام الخصوم التقليديون جسرا على الخلافات بينهم وهذا هو الدرس المستفاد من السودان حيث أدّت التسوية عن طريق التفاوض إلى إقامة دولة مستقلة وهذا هو الطريق إلى المفاوضات تجري بين طرفين بشأن إقامة دولة فلسطينية .[2]

يبدو من الصواب أن نؤمن بأن الصراع يمكن حله فقط إذا كان لدى الأطراف استعداد للقيام بذلك، لكن الحجج المذكورة موضع لكثير من الشكوك، فقبل أي شيء آخر،ليس للأمثلة التي أعطاها أوباما عن ايرلندا الشمالية والسودان نصيب من قوة الإقناع، لأنها صراعات تشارك فيها الولايات المتحدة إلى حد كبير، وفي الواقع أصبح

1- نفس المرجع، ص 53.

2- زكي العايدي،"إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، "تقارير مركز الجزيرة للدراسات،12 أفريل 2012، ص 03.

"جورج ميتشل" المفاوض الأمريكي في ايرلندا، وفي خطوة لها رمزيتها المبعوث الخاص للسلام في الشرق الأوسط ،وذلك خلال السنوات الأولى من إدارة أوباما والتي سبقت استقالته.

أما بالنسبة لموقف إدارة أوباما من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين فقد اعتبرتها تصرف احادي مرفوض من السلطة الفلسطينية وأنها تعارض القرار لأن قيام دولة فلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني ،أما بالنسبة لانضمام دولة فلسطين لمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة فقد اعتبرتها واشنطون خطوة مضرة بمسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي وقامت بقطع مساعداتها المقدمة لهذه المنظمة البالغة 22% من موازنتها، اعتبارا من 2011م، حيث قامت إسرائيل والولايات المتحدة برفض وتنديد اعتراف منظمة اليونسكو بفلسطين دولة كاملة العضوية[1]،لكن بالنسبة لموقف إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما من قرار مجلس الأمن بإدانة المستوطنات الإسرائيلية في ديسمبر/2016م، اعتبره محللون أنه حقق أمرين هما شكل مغادرة لسياسة موروثة، شجعت ضمناً على تفاقم الاستيطان، والثاني أنه عمّق الفرز والجدل بين المنظمات اليهودية الأميركية حول هذا الملف، وبالتالي حول تسوية الدولتين.

المطلب الثاني: عقبات الدور الأمريكي في عملية السلام في عهد أوباما .

أولا/ التعنت الإسرائيلي ورفض تجميد الاستيطان:

يعتبر التعنت الإسرائيلي العقبة الأساسية في وجه عملية السلام ، حيث فرضت إسرائيل على مدار عقود سياسة الأمر الواقع في صراعها مع الفلسطينيين، ومن أبرز هذه السمات زيادة نسبة المستوطنات في الضفة الغربية ، والقدس الشرقية بشكل يمنع من قيام الدولة الفلسطينية، وترويج حكومة نتنياهو المتطرفة أن قيام الدولة الفلسطينية ليس هو الحل الوحيد للتسوية مع الفلسطينيين في الوقت الحالي، حيث يعتقد نتنياهو وحزب اليمين المتطرف أن فكرة الدولتين تستند إلى أفكار غير عقلانية[2] يتمثل في :

1- داود كُتّاب، الطريق إلى فلسطين أصبح أوضح وأصعب، جريدة الحياة، 1 يونيو 2011.

2-علاء سالم ، الحكومة الإسرائيلية الجديدة ،جمود داخلي وتشدد تجاه التسوية ،السياسة الدولية، العدد 176، الجلد 44,2009م

1. عدم وجود تطلع حقيقي فلسطيني نحو الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن الفلسطينيين يريدون فقط التخلص من عبء الاحتلال وعدم اعترافهم بحق اليهود على ارض فلسطين بل يريدون إبادة اليهود وتهديد استقرارهم.
2. عدم وجود ضمانة سياسية لتولي رموز معتدلة قيادة الدولة الفلسطينية، وإمكانية سيطرة حماس أو قوى متطرفة أخرى تريد إبادة إسرائيل.
3. صعوبة تجسيد حل الدولتين من الناحية الجغرافية والجيواستراتيجية لاستحالة استقلال دولة فلسطين بالكامل ، وعجز إسرائيل عن مواجهة المخاطر الخارجية المحتملة .
4. عدم قدرة إسرائيل العملية على تنفيذ اتفاق سياسي بحل الدولتين ، وإخلاء المستوطنات من الضفة الغربية والقدس ، وهذا يعني إجلاء حوالي 100 ألف مستوطن ما يكلف حوالي 30 مليار دولار مما يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية على الأمن الصهيوني. حيث بالرغم من إعلان إسرائيل تجميد الأنشطة الاستيطانية في 25/نوفمبر /2009م لمدة عشر أشهر بالضفة الغربية ، إلا أن القرار استثنى المشاريع المشيدة في المستوطنات[1].

ويدخل ارتفاع وتيرة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية في نطاق المشروع الصهيوني الرابط بين ثلاثية الأرض ، والهجرة اليهودية، والاستيطان ، كمرتكزات إستراتيجية لبنائه، وتتلخص الأهمية في بناء المستوطنات بالنسبة لإسرائيل في التالي[2]:

1. البعد السياسي: أي فرض الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية ، وإجبار الرأي العام الفلسطيني على قبول ذلك والتسليم به .
2. البعد العسكري: حيث يتم تركيز المستوطنات في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والحيوية ، والتي تحظى بأهمية عسكرية وأمنية مثل قمم الجبال ..خ
3. البعد الاقتصادي: حيث يقام بالمستوطنات مشاريع زراعية وصناعية تزيد نسبة الأيدي العاملة والإنتاج.
4. البعد الإيديولوجي: حيث تعمل إسرائيل على ترسيم الحدود على أساس ديمغرافي للدولة اليهودية المزعومة بفرض ذلك بالأمر الواقع.

1-عبد الستار قاسم ، السلطة الفلسطينية وتجميد الاستيطان ،نقلا عن الموقع: www.aljazira.net

2- نواف الزرو ،جدلية الاستيطان وافاق التسوية،مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،ط1، 2008م

5. تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية المستقبلية ، والسيطرة عليها أمنيا .

وبذلك فانه رغم الحوافز التي قدمتها إدارة أوباما لحكومة اليمين المتطرف الصهيوني إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في بناء المستوطنات ضاربة القرارات الدولية بعرض الحائط، حيث بعد ذلك استسلمت إدارة أوباما للتعنت الإسرائيلي، وعجزت عن إغراء إسرائيل أو حتى إعادة تحريك المفاوضات ، وإذا كانت إدارة جيمي كارتر قد وصفت المستوطنات بأنها غير شرعية وتعرقل عملية السلام، إلا أن إدارة أوباما تراجعت واستسلمت، بل واستخدمت تعابير أخف لوصف النشاط الاستيطاني بأنه عاملا غير مساعد وعقبة أمام اتفاق سلام[1] .

ثانيا/ المعارضة الدولية والإقليمية للانفراد الأمريكي بالوساطة:

لقد عجزت إدارة أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية، على حكومة نتنياهو بإعلانها في 2010م عن إيقاف جهودها لإقناع إسرائيل بالموافقة على تجميد الاستيطان بالضفة الغربية والقدس، استجابة للضغوط المزدوجة من الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ليعمق ذلك من امتعاض دولي من الانفراد الأمريكي بالوساطة لحل القضية الفلسطينية ، ويعمق من الإجماع بأن واشنطون ليست وسيطا نزيها قادرا على صياغة توافقات متوازنة وفرض أجندة للمفاوضات تفضي الى نتائج [2]، وقد شكلت المعارضة الدولية للانفراد الأمريكي عقبة في وجه مساعي أوباما لتحريك عملية السلام،حيث قامت إدارة اوباما بعملية إدارة الصراع بتماشيها مع الشروط الإسرائيلية بدلا من حل الصراع ، والعمل على عدم منح أي دور إقليمي أو دولي للدخل في حل القضية الفلسطينية ، لان مصلحة إسرائيل تقتضي تسوية القضية في مرحلة تكون الدول العربية في أشد ضعفها.

وتتعامل إدارة أوباما مع القضية الفلسطينية وفقا لتقاليد السياسة الأمريكية التي تعتبر إسرائيل قضية داخلية أمريكية ، بفعل تأثير اللوبي اليهودي على عملية صنع القرار

[1] - عاطف دغلس ،الاستيطان تضاعف في عهد نتنياهو، نقلا عن الموقع:ww.aljazira.net

[2]-بشارة نصار شربل،دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والأوهام ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ابوضبي ،2010

الأمريكي[1] كما ذكرنا سابقا،وتتجسد العقبة الرئيسية في عملية السلام في فشل الإدارات الأمريكية نفسها وليس التعنت الإسرائيلي ، أو التطرف كما يزعم البعض أو الانقسام الفلسطيني التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أحد أسبابه ، فالمعارضة الدولية للانفراد الأمريكي في حل القضية الفلسطينية سببها المرتكزات التي تقوم عليها الولايات المتحدة في محاولة إعادة ترتيب الوطن العربي وفقا لمصالحها القومية[2] ، وهذا ما جعل دولا أخرى لتتدخل في قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومنها روسيا التي قامت باحتضان مؤتمرا لفصائل المقاومة الفلسطينية في موسكو، وبدا ذلك منذ ديسمبر/2010م في مؤتمر مالطا الذي حضره وزير الخارجية الروسي وتمخض عنه إقامة مؤتمر دولي في موسكو يضع الركائز الأساسية لإعادة إطلاق المفاوضات المتعددة الأطراف بإشراك تركيا، وإيران ،في ظل انسداد المسار الثنائي الفلسطيني – الإسرائيلي،مع اقتراح توسيع اللجنة الرباعية إلى لجنة سداسية تضم الصين والهند إليها،واستبدال ممثلها توني بلير بشخصية أفضل مستحسن أن تكون روسية ، والتفكير في إنشاء نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط[3].

إضافة إلى الجانب الروسي تبين أن هناك امتعاض أوروبي كذلك من الدور الأمريكي تجاه عملية السلام وتبين ذلك من خلال غياب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون عن حضور قمة إطلاق المفاوضات المباشرة في واشنطون يوم 2 سبتمبر 2010م، إضافة إلى ذلك المبادرات الفرنسية المتتالية منذ خطاب جاك شيراك في سوريا الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية وضرورة وقوف أوروبا لقيام دولة فلسطينية[4].

1-مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،تقرير المعلومات16:دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت ،2010،ص18

2- محسن صالح ، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية ، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2010،.

3- باتريك سيل، روسيا تتحدى دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010.

4- منير شفيق،مؤشرات ودلالات امتعاض أوروبا من انفراد أمريكا بالتسوية ،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة ،2010

خاتمة

لقد حاول باراك أوباما رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش، تركت الولايات المتحدة على شفا انهيار مالي ووسعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة.

ولعل أهم المفاهيم التي يجب نلمسها في رؤية أوباما العالمية تكمن في أنه على عكس سلفه بوش، الذي اعتنق "أجندة الحريات"، قد أمسك عن طرح رؤية لسياسة خارجية توسعية، وفضل أن يلتزم بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة. فعندما سئل في نهاية فترة رئاسته الأولى في البيت الأبيض عن توصيف "مبدأ أوباما"، أجاب: "هو قيادة أميركية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل؛ أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات".

ولا تعتمد طريقة أوباما الجديدة على القيم الأخلاقية المجردة، أو القوة العسكرية الغاشمة، بل على العلاقات والمصالح المشتركة مع الأمم الأخرى، وفي ذلك يقول أوباما: "لنتذكر أن الأجيال السابقة لم تسقط الفاشية والشيوعية بالصواريخ والدبابات فقط، بل بالتحالفات المتينة والقناعات البينية المستديمة، وأعداؤنا يفهمون أن قوتنا وحدها لا تستطيع حمايتنا، ولا تخول لنا القيام بما نريد". على هذا النحو فإن أوباما واقعي، لا مثالي، حين امتنع عن استخدام القوة والتدخل العسكري لدعم القيم الليبرالية الدولية.

وقد ورثت إدارة أوباما العديد من الملفات الثقيلة والقضايا الساخنة على المستوى الخارجي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي من أبرزها:

الوضع في أفغانستان، الوضع في العراق، الملف النووي الإيراني، التعامل مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، ...الخ

وبالرغم من أن سياسة أوباما الخارجية كانت حذرة وتراكمية وليست تحولية، إلا أنها كانت تتمتع بإمكانات تحقيق نتائج نوعية، بالرغم من أن أوباما فشل في التعهد بالاهتمام الكامل بالمنطقة واستثمار رأس المال السياسي المحلي الثمين في ولايته الأولى. ولا عجب إذن في أن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية كانت أكبر فشل سياسي لأوباما إذ إن ظهور حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية القوية في انتخابات 2009 قد أوقف أية خطوات حقيقية نحو السلام. فنتنياهو وشركاؤه الأكثر تشددا في التحالف لا يعترفون بالحاجة إلى أية تسوية سلمية مع الفلسطينيين. وبالرغم من أن نتنياهو التقى أوباما عدة

مرات في واشنطن، إلا أنه رفض الاستماع إلى الرئيس الأميركي أو إلى وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون عن ضرورة تجميد الاستيطان.

ولم يستغل أوباما سلطته الرئاسية الاستثنائية، ولم يستغل الأحداث الطارئة في الشرق الأوسط، لتحقيق الأمل والتغيير في تعامل الولايات المتحدة مع هذا الإقليم. ونظرا لإعاقة جماعات المصالح الخاصة الراسخة، والإرث المتراكم من فترة بوش الابن، لم يكن أوباما قادرا على تحويل وعوده إلى سياسات ملموسة لأن إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة مارسوا تأثيرا كبيرا على صناعة السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

وخلاصة ذلك يمكن القول بأن الرؤية الأمريكية لإسرائيل كانت ولا زالت على أنها قاعدة إستراتيجية لا يمكن مقارنة العلاقة بها بأية علاقة مع أي دولة عربية ولذلك فانه لا يمكن بأي حال من الأحول فصل الإستراتيجية الأمريكية عن الإستراتيجية الإسرائيلية لان عناصر التخطيط الاستراتيجي لكلا الدولتين متداخلة ومترابطة إلى حد الوحدة فالولايات المتحدة تؤمن تماما بالرؤيا الإستراتيجية الإسرائيلية وأن أمنها وسلامتها هو الذي يضمن استقرار المنطقة ، واستقرار المصالح الأمريكية بها.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة ، والتي تم استنتاجها من خلال تحليلنا للمراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عموما والسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فترة حكم الرئيس أوباما تحديدا، حيث أن هذه النتائج والتوصيات تعطي تصورا ومراجعة موضوعية للعلاقات الفلسطينية الأمريكية :

أولا : النتائج.

* تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بطابع خاص، من حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

* لم تسعى الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الصهيوني على أساس حل عادل أو قرارات الشرعية الدولية ، لكنها سعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها.

* بالرغم من أن إدارة الرئيس أوباما اتخذت منحى جديد في تاريخ الإدارات الأمريكية إلا أنها لم تستطيع التغيير الجذري للفكر الاستراتجي الأمريكي وخصوصا من جانب مساندة إسرائيل.

* لم تقم إدارة أوباما بأي ضغط على الجانب الإسرائيلي ، بهدف الوصول إلى حلول سلمية مع الفلسطينيين ، كما لم يطرأ أي تغير على الموقف الإسرائيلي من الصراع .

* لم تسعى إدارة الرئيس أوباما بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولم تستطيع الوقوف في وجه التعنت الإسرائيلي ولا حتى إيقاف الاستيطان بالضفة الغربية والقدس المحتلة .

* قطعت إدارة أوباما مؤتمر دوربان 2 ضد العنصرية بحجة معاداته للصهيونية في أبريل 2009 م، وانتقادها تقرير غولدستون حول الحرب على غزة،واستخدامها للفيتو في 2011/2/18م ضد قرار مشروع عربي في مجلس الامن يدين الاستيطان في الضفة الغربية.

* عجزت إدارة أوباما في الضغط على إسرائيل لإيقاف الاستيطان ، رغم أنها قد مررت القرار رقم 2334 بتاريخ 23/ديسمبر/2016 المدين للاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، الذي لقي معارضة قوية من مرشح الرئاسة الأمريكية دونالد ترامب وإسرائيل، وإدانة الكونغرس الأمريكي ومعارضته للقرار ، وبالنهاية لم يستطع مجلس الأمن فرض نص القرار على ارض الواقع.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. أحمد يوسف أحمد وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2002.
2. برهان غليون، أزمة الخليج وتداعيات على الوطن العربي، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرويت، أكتوبر 1991.
3. بوني ف ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية الحالة السورية، 1953-1960، ط1، تر: سامر خليل كلاس، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2001.
4. جمل مصطفى عبد الله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (دار وائل للنشر،ط1 ،2002).
5. جيمي كارتر، فلسطين سلام: لا تفرق عن سوريا، ط1، تر: عادل بشرة، القاهرة، 2007.
6. حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها، 2002، ج3، ط1، الهيئة المصرية لكتاب، القاهرة، 2003.
7. خليل العناني، "دور النفط في الأزمة العراقية- الأمريكية"، السياسة الدولية151،(2003).
8. زهر الدين صالح ، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية،د د ن،(2004).
9. شاهر إسماعيل الشاهر، أولـــويـــات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2009).
10. طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط1، دار الشرق، القاهرة، 1999.
11. عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط ،ط1 ، مكتبة الشروق ، القاهرة،2001.
12. عبير بسيوني عرفة على رضوان،السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون ،ط1.(لقاهرة: دار النهضة العربية 2011).
13. عدنان محمد ، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
14. عسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
15. غازي فيصل، " السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف "، بغداد: مجلة أم المعارك 1، 1995.

16. فواز جرجس،السياسية الأمريكية تجاه العرب:كيف تصنع ومن يصنعها ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1998.
17. فواز جرجيس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب ، (القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية في مقر مركز البحوث والتنمية والمستقبل ، 1998).
18. فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها، ط1 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) .
19. محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، تر: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985.
20. محمد محمود السرياني،الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشاكلها،(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ط1 ،2001).
21. محمود صالح منسي، تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين، في تقرير بيل الأمريكة، دار الفكر العربي القاهرة، 1970.
22. محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو، ط5، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1995.
23. مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الخارجية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
24. مصطفى قلوش ، الأنظمة السياسية المعاصرة، ط2 ،(الرباط ،د د ن،1988).
25. ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، ترجمة : محمد النجار، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط :الناس، النفط ، التهديدات الأمنية، (عمان، دار الأهلية، 1999).
26. نظمي لوقا مترجما،حكم أمريكا ، ط2، بيروت ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1988.
27. هالة أبو بكر سعودي، السياسية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1976-1973، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
28. **هلال** رضا ، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، (القاهرة: مكتبة الشروق، الجزء1، 2001).
29. وحيد عبد الحميد العلاقات الفلسطينية الأمريكية، السياسة الأمريكية والعرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
30. وليم كوانت، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني، ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، 1989/07/07.
31. وليم. ب كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967، مؤسسة الأهرام القاهرة، 1994.

32. (ــ، ــ)، أمريكا وإسرائيل، ط1، وزارة الإرشاد القومي المصرية، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، 1970.

ب/ المجلات والتقارير:

1. إبراهيم عبد الجليل، من تكساس إلى بغداد.. النفط مقابل الدماء، مجلة وجهات نظر، العدد 52، (2003).
2. أحمد باسل البياتي ،"دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية العدد الأول، المجلد الثاني ، (2001).
3. أمين نخلة، العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد1، مارس، 1971.
4. أنور أحمد أنور،"الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط"، جريدة الأهرم،22 مارس1995.
5. زكريا نبيل، بسبب عقدة الذئب اعترف الرئيس بوش ورئيس وزراء بريطانيا بالدولة الفلسطينية، صحيفة الأهرام، العدد 41942، القاهرة، 2001 .
6. عماد جاد، "الانتخابات الأمريكية وقضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية 95، جانفي 1989.
7. فترة ما بين الحربين، مجلة المستقبل العربي، السنة 4، العدد 29، يوليو 1981.
8. محمد صالح،"دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"، الحوار المتمدن 3755 ،11 جوان2012 .
9. محمود حمد، "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية 149، جويلية 2002.
10. مساعد ناصر جاسم العواد،" البترول والغاز الطبيعي " *مجلة الهندسة* ، (2007).
11. نادية رمسيس، "دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى"، مجلة السياسة الدولية 84، د س ن .
12. هشام القروي،"سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000- 2008)مصادر التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية الجهات الفاعلة الأمريكية والشرق أوسطية"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،عدد أكتوبر 2012.

ج/ المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أحمد جواد سالم الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية 2001- 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2009.

2. زكي العايدي،"إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، "تقارير مركز الجزيرة للدراسات،12 أفريل 2012.
3. علاء بيومي،"باراك أوباما والعالم العربي"،أوراق الجزيرة تقرير لمركز الجزيرة للدراسات،، ط1 (2008).
4. علي جميل محمد ،"اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"(،رسالة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية ،بجامعة St .Clements العالمية بالعراق)2006.
5. علي جميل محمد ،اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين،(رسالة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية ،بجامعة St .Clements العالمية بالعراق2006).
6. محمد أبو مصطفى ،جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الاوسط الكبير ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث العربية،قسم الدراسات السياسية،القاهرة ، 2006.
7. مساعد ناصر جاسم العواد،" نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، المملكة العربية السعودية: قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، جامعة الملك سعود الرياض،(2008).
8. مليكة قادري، "فهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة"مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة 2009.
9. منير أبو رحمة، سياسة الولايات المتحدة اتجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2005.
10. ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية اتجاه إسرائيل من 1956- 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976.

د/ **المواقع الإلكترونية**:

1. صالح محسن محمد، "قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات الأمريكية، موقع الجزيرة ، *<WWW. Aljazeera.net.>2016/04/25*
2. حقائق الدين والسياسة في أمريكا، موقع **شبكة النبأ**:

WWW.annabaa.org/27 .4/ .2016

3. نبيل محمد السهلي، "اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأميركي":

22 مارس 2016 <www.amin.org>.

4. ريتشارد هاس، "دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية"، أجندة السياسة الخارجية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم:

http://misralhura.wordpress.com/2007/12/24/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8% مارس *23 . 2016*

5. عبد الله صالح، "من يرسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

12 جانفي 2013 <http://alasr.ws/articles/view/7075>

6. نعوم تشو مسكي،"أوباما وإسرائيل والفلسطينيين"، الموقع الشخصي للباحث :

www.chomsky.info .comM.2012مارس22

7. كاتب مجهول، الشرق الأوسط..عام على اوباما في البيت الأبيض:

<http://www.majalla.com/arb/2010/01/article5513821>2014/03/11

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

1- Catherine L.Albanese , America : Religions and Religions , (California : Wads Worth Publishing Company , Second Edition , 1992).

1 - 14P Condoleezza Rice: Promoting the national inserest Foreign Affairs Jan-Feb2000 .

1- Fawaz A.Gerges ,Obama and The Middle East The End of America's Momen t(،USA, Palgrave Macmillan, 2012.)

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية	
تمهيد	**11**
المبحث الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية.....	**13**
المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.....	**13**
المطلب الثاني:أدوات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.	**22**
المبحث الثاني: صناعة القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي.....	**25**
المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.....	**26**
المطلب الثاني: مصادر التأثير في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي.....	**31**
خلاصة الفصل.....	**35**
الفصل الثاني: الدور الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما	
تمهيد:.....	**36**
المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.....	**36**
المطلب الأول: تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة.....	**36**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط.	**40**
المبحث الثاني: باراك أوباما و القضية الفلسطينية.....	**50**
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.....	**51**
المطلب الثاني: توجهات الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية	**54**
خلاصة الفصل.....	**52**
خاتمة	**59 -61**
قائمة المصادر والمراجع.....	**63- 672**
فهرس المحتويات.....	**-**

تبرز القضية الأكبر في الشرق الأوسط ألا وهي القضية الفلسطينية التي سوف نركز دراستنا عليها، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض نفسها كوسيط استثنائي وحصري في عملية السلام المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي بقدرتها على تمرير خططها فيما يتعلق بالحلول الممكنة لإيجاد اتفاق بين أطراف الصراع و لعبت مجموعة من العوامل دورا رئيسا في الرابطة الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام، أهمها دور اللوبي اليهودي الضاغط في واشنطن والأهمية الإستراتيجية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، لذا تميز العقدان الأخيران من تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي ببروز مشاريع أمريكية لحل الصراع تحقيقا للسلام الدائم والشامل بهدف تحفيز الدول العربية للتعايش مع إسرائيل كواقع فرضته الظروف غير أن حيثيات الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 2008 شهدت نوعا من إعادة الأمل للفلسطينيين والعرب حول إمكانية أن يؤدي انتخاب باراك أوباما إلى دفع حقيقي باتجاه حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أو على الأقل إقامة دولة فلسطينية.

وأسست هذه الأطراف هذا الأمل بناء على الخلفية التي ينحدر منها أوباما بانتمائه إلى الأقلية السوداء وامتلاكه ارتباطات عائلية مسلمة،وربطه علاقات شخصية مع عرب وفلسطينيين من أمثال إدوارد سعيد ورشيد الخالدي، ونشاطه في الدفاع عن حقوق المستضعفين في مناطق مسؤولياته قبل انتخابه كرئيس ،وعدم اعتماده أساسا على أموال الممولين الكبار في الدعاية الانتخابية، حيث يعد داعمو إسرائيل جزءا منهم.

وبناء على ما سبق فقد تم طرحنا للإشكالية التالية :

ما مدى تغير السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما ؟

تم بحمد الله